مقدمة صحيح البخاري

للشيخ المحدث أحمد علي السهارنفوري (١٢٩٧هـ)

اعتنى بها

الطاف اینڈ سنز، کراتشی باکستان
للنشر و التوزيع

Fax : (92) 21 - 32512774
E-mail : altaf123@hotmail.com

مقدمة صحيح البخارى

للشيخ المحدث المولانا أحمد علي السهار نفوري رحمه الله تعالى

وقد أُلحِقَ فِي آخِرِها كِتابُ التَّراجِمِ لأبواب البخاري للشيخ المتقن المولانا المولوي شاه ولي الله المحدث الدهلوي رحمه الله تعالىٰ، هو حاوٍ على فوائد أبواب البخاري وأغراض مصنفه رحمه الله تعالىٰ وغير ذلك من الفوائد الكثيرة في فن الأحاديث.

الحمد لله الذي وفقنا بخدمة أقوال النبي وأحواله صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه، وبعد:

فيقول العبد الضعيف الخادم للحديث النبوي أحمد علي السهارنفوري توطناً، والإسحاقي تلمذا، والحنفي مذهبا: لمّا كان من توفيق الله إيّاي وحسن كرامته علي أني قد صرفت عدة سنين من عمري في تصحيح الصحيح للإمام الهمام أمير المؤمنين في الحديث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، وعلقت عليه من التعليقات التي تغني عن حل الكتاب ومآربه وربط تراجمه بما في أبوابه، فأردت أن ألحق في أوله مقدمة مشتملة على الأمور التي يحتاج إليها من يشتغل بهذا الكتاب، فرتبته على فصول:

الفصل الأول في أحوال المؤلّف

هو إمام الدنيا في الحديث شيخ الإسلام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدِزْبَهْ ـ بفتح موحدة فسكون راء فدال مهملة مكسورة فزاي ساكنة فموحدة فهاء ـ كلمة فارسية، معناها: الزرّاع، وبردزبة مجوسي مات عليها، وابنه المغيرة أسلم على يد اليمان البخاري الجعفي والي بخارا، ويمان هذا هو أبو عبد الله بن محمد بن جعفر بن يمان المسندي بفتح النون شيخ البخاري، وإنما قيل للبخاري: جعفي، لأنه مولى يمان الجعفي ولاء إسلام، وكان البخاري نحيف الجسم، ليس بالطويل ولا بالقصير، وكان زاهداً في الدنيا ومتورعا، وورث من أبيه مالاً كثيرا فكان يتصدق به، وكان قليل الأكل جدّاً، كثيرَ الإحسان إلى الطلبة، مفرطا في الجود والكرم، واتفقوا على أن البخارى ولد بعد صلاة الجمعة لثلاث عشرة(١٣) خلت من شوال سنة أربع وتسعين ومائة(١٩٤هـ)، وأنه توفي ليلة السبت عند صلاة العشاء ليلة عيد الفطر، ودفن يوم الفطر بعد الظهر سنة ست وخمسين ومائتين(٢٥٦هـ)، وله اثنتان وستون سنةً(٦٢هـ) إلا ثلاثة عشر يوما، ودفن بخرتنك قرية على فرسخين من سمرقند ولم يعقب ولدا ذكرا، ولما صلي عليه ووضع في حفرته فاح من تراب قبره رائحة طيبة كالمسك، وجعل الناس يختلفون إلى قبره مدة يأخذون من تراب قبره ويتعجبون من ذلك، ولنعم ما قيل:

جمالِ همنشين درمن أثر كرد   وگرنه من همان خاكم كه هستم

قال بعضهم: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام ومعه جماعة من الصحابة وهو واقف، فسلمتُ عليه فردّ عليّ السلام، فقلت: ما وقوفك هنا يارسول الله!؟ قال: أنتظر محمد بن إسماعيل، قال: فلما كان بعد أيام بلغني موته فنظرت فإذا هو قد مات في الساعة التي رأيت النبي صلى الله عليه وسلم فيها.

وروي عن جعفر بن أعين المروزي أنه قال: لو قدرت على أن أزيد من عمري في عمر البخاري لَفَعلتُه؛ لأن موتي موتُ أحد من الناس وموت البخاري ذهابُ العلم وموتُ العالَم، ونعم ما قيل:

إذامـــا مـــات ذوعـــلـــم وفتـــوى فـــقـــد وقـــعـــت مـــن الإســـلام ثـــلـــمـــة

وقد جمع البعض تاريخ ولادته ومدة حياته ووفاته في بيت وقال:

كـــان الـبـخـــاري حـــافـظـــا ومـحـدثـــا جـمـــع الـصـحـيـح مـكـمّـل الـتـحـريـر

مـيـلاده صـدق (١٩٤) ومـدة عـمـره فيها حميد (٦٢) وانقضى في نور(٢٥٦)

قال الفِرَبري: رأيت محمد بن إسماعيل البخاري في النوم خلف النبي صلى الله عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم يمشي، كلما رفع قدمه وضع البخاري قدمه في ذلك الموضع.

وعن محمد بن حمدوية قال: سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح.

وعن محمد بن بشار شيخ البخاري ومسلم قال: حفاظ الدنيا أربعة: أبوزرعة بالري، ومسلم بن الحجاج بنيسابور، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي بسمرقند، ومحمد بن إسماعيل ببخارا.

قال علي بن حجر: أخرجت خراسان ثلاثة: أبازرعة بالري، ومحمد بن إسماعيل ببخارا، والدارمي بسمرقند، قال: والبخاري أعلمهم وأبصرهم وأفهمهم.

قال الإمام أحمد بن حنبل: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل.

قال إسحاق بن راهويه: يا معشر أصحاب الحديث! انظروا إلى هذا الشاب واكتبوا عنه؛ فانه لو كان في زمن الحسن البصري لاحتاج إليه لمعرفة الحديث وفقهه.

قال أبوعيسىٰ الترمذي: لم أربالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد أعلم من محمد بن إسماعيل.

وروي عن الإمام مسلم بن الحجاج أنه قال للبخاري: لا يبغضك إلا حاسد، وأشهد أنه ليس في الدنيا مثلك.

وروى الحاكم أبوعبد الله في تاريخ نيسابور بإسناده عن أحمد بن حمدون قال: جاء مسلم بن الحجاج إلى البخاري فقبّل بين عينيه وقال: دعني أُقبّل رجليك يا أستاذ الأستاذين ويا سيّد المحدثين ويا طبيب الحديث في علله.

قال الإمام محمد بن إسحاق بن خزيمة: ما رأيت تحت أديم السماء أعلم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من محمد بن إسماعيل البخاري.

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: وحسبك بإمام الأيمة ابن خزيمة يقول فيه هذا القول مع لُقَيّه الأيمة والمشايخ شرقا وغربا.

وفي التهذيب: قال الحاكم أبوعبد الله في تاريخ نيسابور: ممن سمع منه البخاري بمكة أبوالوليد أحمد بن محمد الأزرقي وعبد الله بن يزيد المقري وإسماعيل بن سالم الصائغ وأبوبكر عبد الله بن الزبير الحميدي وأقرانهم، وبالمدينة إبراهيم بن المنذر الحزامي ومطرف بن عبد الله وإبراهيم بن حمزة وأبو ثابت محمد بن عبيد الله وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي وأقرانهم، وبالشام محمد بن يوسف الفريابي وأبو النصر إسحاق بن إبراهيم وآدم بن أبي إياس وأبواليمان الحكم بن نافع وحيوة بن شريح وأقرانهم، وببخارا محمد بن سلام البيكندي وعبد الله بن محمد بن المسندي وهارون بن الأشعث وأقرانهم، وبمرو علي بن الحسن بن شقيق وعبدان ومحمد بن مقاتل وأقرانهم، وببلخ مكي بن إبراهيم ويحيىٰ بن بشر، ومحمد بن أبان والحسن بن شجاع ويحيى بن موسىٰ وقتيبة وأقرانهم وقد أكثر بها، وبهراة أحمد بن أبي الوليد الحنفي،

وبنيسابور يحيٰى بن يحيٰى وبشر بن الحكم وإسحاق بن راهويه ومحمد بن رافع ومحمد بن يحيٰى الذهلي وأقرانهم، وبالري إبراهيم بن موسىٰ، وببغداد محمد بن عيسىٰ الطباع، ومحمد بن سابق وسريج بالسين المهملة والجيم ابن النعمان وأحمد بن حنبل وأقرانهم، وبواسط حسان بن حسان وحسان بن عبد اللّٰه وسعيد بن سليمان وأقرانهم، وبالبصرة أبو عاصم النبيل وصفوان بن عيسىٰ وبدل بن المُحَبَّر بفتح الحآء المهملة والباء الموحدة وحرمي بن عمارة وعفان بن مسلم ومحمد بن عرعرة وسليمان بن حرب وأبو الوليد الطيالسي وعارم ومحمد بن سنان وأقرانهم، وبالكوفة عبيد اللّٰه بن موسىٰ وأبو نعيم وأحمد بن يعقوب وإسماعيل بن أبان والحسن بن الربيع وخالد بن مخلد وسعد بن حفص وطلق بن غنّام بالمعجمة وعمر بن حفص وفروة وقبيصة بن عقبة وأبوغسان وأقرانهم، وبمصر عثمان بن صالح وسعيد بن أبي مريم وعبد اللّٰه بن صالح وأحمد بن شبيب وأصبغ بن الفرج وسعيد بن عيسى وسعيد بن كثير بن غفير ويحيى بن عبد اللّٰه بن بكير وأقرانهم، وبالجزيرة أحمد بن عبد الملك الحراني وأحمد بن يزيد الحراني وعمر بن خلف وإسماعيل بن عبد اللّٰه الرقي وأقرانهم.

قال الحاكم أبو عبد اللّٰه: فقد رحل البخاري رحمه اللّٰه تعالىٰ إلىٰ هذه البلاد المذكورة في طلب العلم وأقام في كل مدينة منها على مشايخها، قال: وإنما سَمَّيْتُ من كل ناحية جماعة من المتقدمين ليستدل به على عالي إسناده وباللّٰه التوفيق.

وروينا عن الخطيب البغدادي رحمه اللّٰه تعالىٰ قال: رحل البخاري رحمه اللّٰه تعالى إلى محدثي الأمصار وكتب بخراسان والجبال ومدن العراق كلها وبالحجاز والشام ومصر، وورد بغداد دفعات.

وروينا من جهات عن جعفر بن محمد القطان قال: سمعت البخاري يقول: كتبت عن ألف شيخ من العلماء وزيادة، وليس عندي حديث لا أذكر إسناده.

وأما الآخذون عن البخاري فأكثر من أن يحصوا وأشهر من أن يذكروا. وقد روينا عن الفربري قال: سمع الصحيح من البخاري تسعون ألف رجل، فما بقي أحد يرويه غيري، وقد روى عنه خلائق غير ذلك، وممن روى عنه من الأيمة الأعلام أبو الحسين مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح، وأبوعيسى الترمذي، وأبو عبد الرحمن النسائي، وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان، وأبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي الإمام، وصالح بن محمد بن جزرة الحافظ، وأبوبكر بن خزيمة، ويحيى بن محمد بن صاعد، ومحمد بن عبد اللّٰه مطين، وكل هؤلاء أيمة حفاظ وآخرون من الحفاظ وغير هم، انتهى.

وفي التيسير: قال البخاري رحمه اللّٰه تعالى: خرّجت كتاب الصحيح من زهآء ستمائة ألف حديث وما وضعت فيه حديثا إلا وصليت ركعتين.

ولما قدم بغداد جائه أصحاب الحديث وأرادوا امتحانه، فعمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها وأسانيدها ودفعوها إلى عشرة رجال وأمروهم أن يلقوها إليه، فانتذب رجل منهم فسأله عن حديث منها، فقال: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، حتى فرغ من العشرة، فكان حاله معه كذلك إلى تمام العشرة، والبخاري لا يزيدهم على قوله: "لا أعرفه"، فأما العلمآء فعرفوا بإنكاره أنه عارف، وأما غيرهم فلم يدركوا ذلك، فلما فرغوا التفت البخاري إلى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وأما الثاني فكذا على النسق إلى آخر العشرة، فرد كل متن إلى إسناده وكل إسناد إلى متنه، ثم فعل بالباقين مثل ذلك، فأقرّ الناس له بالحفاظ وأذعنوا له بالفضل، انتهى.

وللبخاري مصنفات غير الصحيح كأدب المفرد، ورفع اليدين في الصلاة، وقراءة خلف الإمام، وبرّ الوالدين، والتاريخ الكبير، والأوسط، والصغير، وخلق أفعال العباد، وكتاب الضعفآء، والجامع الكبير، والمسند الكبير، وكتاب الأشربة، وكتاب الهبة، وأسامي الصحابة، وكتاب العلل، وكتاب الوحدان، وكتاب المبسوط وغير ذلك.

وروي عنه أنه قال: رويت الحديث عن ألف وثمان مائة محدث، وروى عنه خلق كثير، قيل: روى عنه مائة ألف محدث.

هذه نبذة من شمائله وصفاته، قال النووي في التهذيب: ومناقبه لا تستقصى لخروجها عن أن تحصى، وهي منقسمة إلى حفظ ودراية واجتهاد في التحصيل ورواية ونسك وإفادة وورع وزهادة وتحقيق وإتقان وعرفان وأحوال وكرامات وغيرها من المكرمات، رضي الله عنه وأرضاه وجمع بيني وبينه وجميع أحبآئنا في دار كرامته مع من اصطفاه وجزاه عني وعن سائر المسلمين أكمل الجزآء وحباه من فضله أبلغ الحبآء.

الفصل الثاني في أحوال الجامع الصحيح

أما اسمه فسماه مؤلفه رحمه الله تعالى "الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، وأما محله فهو أول مصنف صنّف في الصحيح المجرد، واتفق العلمآء أن أصح الكتب المصنفة صحيحا البخاري ومسلم، واتفق الجمهور على أن صحيح البخاري أصحهما صحّيحا وأكثرهما فوائد.

قال الحافظ أبو علي النيسابوري: وقال بعض علماء المغرب: "صحيح مسلم أصح"، وأنكر العلماء ذلك عليهم، والصواب ترجيح صحيح البخاري. وقال النسائي: أجود هذه الكتب كتاب البخاري، وأجمعت الأمة على صحة هذين الكتابين ووجوب العمل بأحاديثهما.

وأما سبب تصنيفه وكيفية تأليفه فقال البخاري رحمه الله تعالى: كنت عند إسحاق بن راهويه، فقال لنا بعض أصحابنا: لو جمعتم كتابا مختصرا في الصحيح لسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوقع ذلك في قلبي وأخذت في جمع هذا الكتاب.

وروي من جهات عن البخاري قال: صنفت كتاب الصحيح لستّ عشرَ سنة، خَرَّجْتُه من ستمائة ألف حديث وجعلته حجة بيني وبين الله.

وروي عنه قال: رأيت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام وكأني واقف بين يديه وبيدَيّ مروحة أَذُبُّ عنه، فسألت بعض المعبّرين فقال: أنت تذبّ عنه الكذب، فهو الذي حملني على إخراج الصحيح.

وروي عنه قال: ما ادخلت في كتاب الجامع إلا ما صح وتركتُ كثيرا من الصحاح لحال الطول.

وروي عن الفربري قال البخاري: ما وضعت في كتاب الصحيح حديثا إلا اغتسلت قبل ذلك وصليت ركعتين.

وروي عن عبد القدوس بن همام قال: سمعت عدة من المشايخ يقولون: حوّل البخاري تراجم جامعه بين قبر النبي صلى الله عليه وسلم ومنبره وكان يصلي لكل ترجمة ركعتين.

وقال آخرون، منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي: صنفه ببخارا، وقيل: بمكة، وقيل: بالبصرة، وكل هذا صحيح، ومعناه أنه كان يضيف فيه في كل بلد من هذه البلدان، فإنه بقي في تصنيفه ست عشرة سنة.

قال الحاكم: حدثنا أبوعمرو إسماعيل ثنا أبوعبد الله محمد بن علي قال: سمعت البخاري يقول: أقمت بالبصرة خمس سنين، معي كتبي أصنّف وأحجّ في كل سنة وأرجع من مكة إلى البصرة.

قال البخاري رحمه الله تعالى: وأنا أرجو أن يبارك الله تعالى للمسلمين في هذه المصنفات، وجملة ما في صحيح البخاري من الأحاديث المسندة سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون(٧٢٧٥) حديثا بالأحاديث المكرّرة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف، كذا ذكر النووي في التهذيب والحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري.

قال الحافظ ابن حجر في الفصل الثاني في مقدمة فتح الباري: قال الحافظ أبو الفضل بن طاهر فيما قرأت على الثقة أبي الفرج بن حمّاد أن يونس بن إبراهيم بن عبد القوي أخبره عن أبي الحسن بن المقبري عن أبي المعتمر المبارك بن أحمد عنه: شرط البخاري أن يخرّج الحديث المتفق على ثقة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الأثبات، ويكون

إسناده متصلا غير مقطوع، وإن كان راويان فحسن وإلا لم يكن إلا راوٍ واحدٍ وصح الطريق إليه كفى. قال: وما ادعاه الحاكم أبو عبد الله: "أن شرط البخاري ومسلم أن يكون للصحابي راويان فصاعدا، ثم يكون للتابعي المشهور راويان ثقتان." إلى آخر كلامه، فمنتقض بأنهما أخرجا أحاديث جماعة من الصحابة ليس لهم إلا راوٍ واحدٍ، انتهى. والشرط الذي ذكر الحاكم وإن كان منتقضا في حق بعض الصحابة الذين، أخرج لهم فإنه معتبر في حق من بعدهم فليس في الكتاب حديث أحد من رواته ليس له إلا راو واحد قطّ.

وقال الحافظ أبو بكر الحازمي رحمه الله تعالى: هذا الذي قاله الحاكم قولُ من لم يُمْعِن الغوص في خبايا الصحيح، ولو استقرأ الكتاب حق استقرائه لوجد جملة من الكتاب ناقضة دعواه، ثم قال ماحاصله: أن شرط الصحيح أن يكون إسناده متصلا، وأن يكون راويه مسلما صادقا غير مدلس ولا مختلط، متصفا بصفات العدالة، ضابطا متحفظا، سليم الذهن، قليل الوهم، سليم الاعتقاد، قال: ومذهب من يخرج الصحيح أن يعتبر حال الراوي في مشايخه العدول، فبعضهم حديثه ثابت صحيح، وبعضهم حديثه مدخول، قال: وهذا باب فيه غموض، وطريقة إيضاحه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم، فلنوضح ذلك بمثال، وهو أن تعلم أن أصحاب الزهري مثلا على خمس طبقات، ولكل طبقة منها مزيد على التي تليها، فمن كان في الطبقة الأولى فهو الغاية في الصحة وهو مقصد البخاري، والطبقة الثانية شاركت الأولى في التثبت إلا أن الأولى جمعت من الحفظ والإتقان ومن طول الملازمة للزهري حتى كان فيهم من يزامله في السفر ويلازمه في الحضر. والطبقة الثانية لم تلازم الزهري إلا مدة يسيرة فلم يمارس حديثه، فكانوا في الإتقان دون الأولى وهم شرط مسلم.

ثم مثّل الطبقة الأولى بيونس بن يزيد وعقيل بن خالد الأيلي ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة وشعيب بن أبي حمزة، والثانية بالأوزاعي والليث بن سعد وعبد الرحمان بن خالد بن مسافر وابن أبي ذئب. قال: والطبقة الثالثة نحو جعفر بن برقان وسفيان بن حسين وإسحاق بن يحيى الكلبي. والرابعة نحو زمعة بن صالح ومعاوية بن يحيى الصدفي والمثنى بن الصباح. والخامسة نحو عبد القدوس بن حبيب والحكم بن عبد الله الأيلي ومحمد بن سعيد المصلوب، فأما الطبقة الأولى فَهُمْ شرط البخاري. وقد يخرج من حديث أهل الطبقة الثانية ما يعتمده من غير استيعاب. وأما مسلم فيخرج أحاديث الطبقتين على سبيل الاستيعاب ويخرّج أحاديث الطبقة الثالثة على النحو الذي يصنع البخاري في الثانية.

وأما الرابعة والخامسة فلا يعرجان عليهما، قلت: وأكثر ما يخرّج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقا، وإنما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة أيضا، وهذا المثال الذي ذكره هو في حق المكثرين، فيقاس على هذا أصحاب نافع وأصحاب الأعمش وأصحاب قتادة وغيرهم، فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ماتفرّد به كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يقو الاعتماد عليه فأخرجا له ماشاركه فيه غيره وهو الأكثر.

الفصل الثالث في مايتعلق بالتراجم

ومنه يعلم وجه كثرة نسخ البخاري، روى عبد الرزاق البخاري أنه قال: قلت للبخاري: جميع الأحاديث التي أوردتها في مصنفاتك هل تحفظها؟ فقال: لا يخفى عليّ شيء منها؛ فإني قد صنفت ثلاث مرات، وكأنه أراد بالتكرار التبييض، وأصل كثرة نسخ البخاري من هذه الجهة، ورواية أنه جَعَلَ تراجمه في الروضة الشريفة محمولة على نقلها من المسودة إلى البياض، كذا قيل، ويمكن حمله على حقيقته.

قال الشيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمة الفتح: قد تقرر أنه التزم فيه الصحة وأنه لا يورد فيه إلا حديثا صحيحا،

هـذا أصـل موضوعه وهو مستفاد من تسميته إياه الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامـه، ومـمـا نـقلناه عنه من رواية الأيمة عنه صريحا. ثم رآى أن لايخليه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية، فاستخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة، فرّقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها، واعتنى فيه بآيات الأحكام، فانتزع منها الدلالات البديعة وسلك في الإشارة إلى تفسيرها السبيلَ الواسعة.

قـال الشيـخ مـحـي الـديـن: ليـس مـقصود البخاري الاقتصار على الأحاديث فقط بل مراده الاستنباط منها والاستدلال لأبـواب أرادها، ولهذا المعنى أخلى كثيرا من الأبوابِ عن إسناد الحديث واقتصر فيه على قوله: "فيه فلان عن النبي صلى الله عـليـه وسـلـم" أو نـحو ذلك، وقد يذكر المتن بغير إسناد، وقديورد معلقا، وإنما يفعل هذا؛ لأنه أراد الاحتجاج للمسألة التي تـرجـم لهـا، وأشار إلى الحديث؛ لأنه كان معلوما، وقد يكون مما تقدم وربما تقدم قريبا، ويقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وفي بعضها مافيه إلا حديث واحد، وفي بعضها ما فيه إلا آية من كتاب الله تعالىٰ، وفي بعضها لا شيء فيه ألبتة.

وقـد ادعـى بـعـضـهـم أنه صنع ذلك عمدا، وغرضه أن يبيّن أنه لم يثبت عنده حديث بشرطه في المعنى الذي ترجم عليه، ومن ثم وقع في بعض نسخ الكتاب ضم باب لم يذكر فيه حديث إلى حديث لم يذكر فيه باب، فأشكل فهمه على الناظر فيه، وقـدأوضـح الـسـبـب فـي ذلك الإمـام أبـوالـولـيـد الـبـاجي المالكي في مقدمة كتابه في أسـماء رجال البخاري، فقال: أخبرني الـحافظ أبوذر عبد بن أحمد المروزي قال ثنا الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد المستملي قال: انتسخت كتاب البخاري مـن أصـلـه الذي كان عند صاحبه محمد بن يوسف الفربري، فرأيت فيهاأشياءَ لم تتم وأشياء مبيّضة، منها تراجم لم يثبت بعد هاشيئا، ومنها أحاديث لم يترجم لها، فأضفنا بعض ذلك إلى بعض.

قـال أبـو الـولـيـد الباجي: ومما يدل على صحة هذا القول أن رواية أبي إسحاق المستملي ورواية أبي محمد السرخسي وروايـة أبـي الهيثـم الـكـشـميهـني ورواية أبي زيد المروزي مختلفة بالتقديم والتأخير مع أنهم انتسخوا من أصل واحد، وإنما ذلك فيما قدركل واحد منهما مما كان في طرة أو رقعاء مضافة أنه من موضع ما فأضافه إليه، ويبيّن ذلك أنك تجد ترجمتين، وأكثـر مـن ذلك متـصلة ليس بينهما أحاديث، قال الباجي: وإنما أوردت هذا لما عنى به أهل بلدنا من طلب معنى يجمع بين الترجمة والحديث الذي يليها، وتكلفهم في ذلك من تعسف التأويل ما لا يسوغ، انتهى.

قلت: وهذه قاعدة حسنة يفزع إليها حيث يتعسر وجه الجمع بين الترجمة والحديث، وهي مواضع قليلة جدا.

ثـم ظهـر لـي أن البخاري مع ذلك فيما يورده من تراجم الأبواب إن وجد حديثا يناسب ذلك الباب ولو على وجه خفي ووافـق شـرطـه أورده بـالـصيغة التي جعلها مصطلحة لموضوع كتابه وهي حدثنا أو ماقام مقام ذلك والعنعنة بشرطها عنده، وإن لم يجد فيها إلا حديثا لا يوافق شرطه مع صلاحيته للحجة كتبه في الباب مغايرا للصيغة التي يسوق بها ما هو من شرطه.

ومن ثم أورد التعاليق وإن لم يجد فيه صحيحا لا على شرطه ولا على شرط غيره، وكان مما يستأنس به ويقدمه قوم على القياس استعمل لفظ ذلك الحديث أومعناه ترجمة باب، ثم أورد بعد ذلك إما آيةً من كتاب الله تعالىٰ تشهد له أوحديثا يؤيد عموم مادل عليه ذلك الخبر.

ولـنـذكـر ضـابـطـا يشتمل على بيان أنواع التراجم فيه وهي ظاهرة وخفية، أما الظاهرة فليس ذكرها من غرضنا وهي أن يـكـون الـتـرجمة دالة بالمطابقة لما يورد في مضمنها، وإنما فائدتها الإعلام بما ورد في ذلك الباب من غير اعتبار مقدار تلك الـفـائـدة كأنه يقول: هذا الباب الذي فيه كيت كيت أو باب ذكر الدليل على الحكم الفلاني مثلا، وقد يكون الترجمة بلفظ المـتـرجـم لـه أو ببـعـضـه أو بمعناه، وهذا في الغالب قد يأتي من ذلك ما يكون في معنى لفظ الترجمة احتمال لأكثر من معنى واحد، فيعين أحد الاحتمالين بما يذكر تحتها من الحديث.

وقد يوجد فيه ما هو بالعكس من ذلك بأن يكون الاحتمال في الحديث والتعيين في الترجمة، والترجمة حينئذ بيان تأويل ذلك الحديث نائبة مناب قول الفقيه مثلا: المراد بهذا الحديثِ العامّ الخصوص أو بهذا الحديث الخاصِ: العموم، إشعارا بالقياس لوجود العلة الجامعة أو أن ذلك الخاص المراد به ما هو أعم مما يدل عليه ظاهره بطريق الأعلىأو الأدنى، ويأتي في المطلق والمقيد نظير ماذكرنا في العام والخاص، وكذا في شرح المشكل وتفسير الغامض وتأويل الظاهر وتفصيل المجمل. وهذا الموضوع هو معظم مايشكل، فلهذا اشتهر من قول جمع من الفضلاء: "فقه البخاري في تراجمه."

وأكثر ما يفعل البخاري ذلك إذا لم يجد حديثا على شرطه في الباب ظاهر المعنى في المقصد الذي ترجم به فيستنبط الفقه منه، وقد يفعل ذلك لغرض تشحيذ الأذهان في إظهار مضمره واستخراج خَبِيَّته، وكثيرا مايفعل هذا الأخير حيث يذكر الحديث المفسّر لذلك في موضع آخرمتقدما أومتأخرا، فكأنه يحيل عليه ويؤمي بالرمز والإشارة إليه.

وكثيراً ما يترجم بلفظ الاستفهام كقوله: "باب هل يكون كذا" "أومن قال كذا" أونحو ذلك، وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين، وغرضه من ذلك بيان هل ثبت ذلك الحكم أو لم يثبت فيترجمه على الحكم، ومراده ما يتفسّر بعد من إثباته أو نفيه أو إنه محتمل لهما، وربما كان أحد المحتملين أظهر وغرضه أن يبقي للنظر مجالاً، ونبّه أن هناك احتمالا أو تعارضا يوجب التوقف حيث يعتقد أن فيه إجمالا أو يكون المدرك مختلفا في الاستدراك به.

وكثيرا ما يترجم بأمر ظاهره قليل الجدوى لكنه إذا حقّقه المتأمل أجدى كقوله: باب قول الرجل: "ماصلينا" فإنه أشاربه إلى الرد على من كره ذلك، ومنه قوله: باب قول الرجل: "فاتتنا الصلاة" أشار بذلك إلى الرد على من كره إطلاق هذا اللفظ.

وكثيرا ما يترجم بأمر يختص ببعض الوقائع لا يظهر في بادي الرأي كقوله: "باب استياك الإمام بحضرة رعيته،" وذلك أن الاستياك قد يظن أنه من أفعال المهنة، فلعل متوهما يتوهم أن إخفاء ه، أولى مراعاة للمروء ة، فلمّا وقع في الحديث أنه صلى الله عليه وسلم استاك بحضرة الناس دل على أنه من باب التطييب لا من الباب الآخر، نبّه على ذلك ابن دقيق العيد.

وكثيرا ما يترجم بلفظ يؤمي إلى معنى حديث لم يصحّ على شرطه أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في الترجمة، ويورد في الباب ممّا يؤدّي معناه تارة بأمر ظاهر وتارة بأمر خفي. من ذلك قوله: "باب الأمراء من قريش"، وهذا لفظ حديث يروي عن علي رضي اللّٰه عنه وليس على شرط البخاري، وأورد فيه حديث "لا يزال والٍ من قريش." ومنها قوله: "باب اثنان فما فوقهما جماعة." وهذا حديث يروي عن أبي موسى الأشعري رضي اللّٰه عنه وليس على شرط البخاري، وأورد فيه: "فأذّنا وأقيما وليؤمّكما أحدكما"، وربما اكتفيأحيانا بلفظ الترجمة التي لم يصح على شرطه، وأورد معها أثرا أو آية فكأنه يقول: لم يصحّ في الباب شيء على شرطي.

وللغفلة عن هذه المقاصد الدقيقة اعتقد من لم يمعن النظر أنه ترك الكتاب بلا تبييض، ومن تأمل ظَفِرَ ومن جدّ وجد، انتهى ما في مقدمة الفتح.

ويناسبه ما أفاده الشيخ الأجل قدوة المحدثين ولي اللّٰه بن عبد الرحيم في مقدمة شرحه على تراجم البخاري، عبارته: جملة تراجم أبوابه تنقسم أقساما:

منها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه، ويذكر في الباب حديثا شاهدا له على شرطه.

ومنها أنه يترجم بحديث مرفوع ليس على شرطه لمسألة استنبطها من الحديث بنحو من الاستنباط من نصه أو إشارته أوعمومه أو إيمائه أوفحواه.

ومنها أنه يترجم بمذهب ذهب إليه ذاهب قبله، ويذكر في الباب مايدل عليه بنحو من الدلالة أو يكون شاهدا له في الجملة من غير قطع بترجيح ذلك المذهب، فيقول: "باب من قال كذا".

ومنها أنه يترجم بمسألة اختلف فيها الأحاديث فيتأتى بتلك الأحاديث على اختلافها ليقرب إلى الفقيه من بعده أمرها، مثاله: "باب خروج النساء إلى البراز" جمع فيه حديثين مختلفين.

ومنها أنه قد يتعارض الأدلة ويكون عند البخاري وجه تطبيق بينها يحمل كل واحد على محمل، فيترجم بذلك المحمل إشارة إلى التطبيق، مثاله: "باب خوف المؤمن أن يحبط عمله وما يحذر من الإصرار على التقاتل والعصيان"، ذكر فيه حديث "سباب المسلم فسوق وقتاله كفر".

ومنها أنه قد يجمع في باب واحد أحاديث كثيرة، كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها، فيعلم على ذلك الحديث بعلامة الباب، وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه وجاء الباب الآخر برأسه ولكن قوله: "باب" هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ "تنبيه" أو لفظ "فائدة" أو لفظ "قف"، مثاله قوله في كتاب بدء الخلق: باب قول الله تعالى: "وبث فيها من كل دآبة" ثم قال بعد أسطر: باب خير مال المسلم غنم يتبع بها شعف الجبال، وأخرج هذا الحديث بسنده، ثم ذكر حديث "والفخر والخيلاء في أهل الخيل" ثم وثم ما ليس من ذكر الغنم، فكأنه أعلم على هذا الحديث بأنه مع دخوله في الباب فيه فائدة أخرى من منقبة للغنم.

ومنها أنه قد يكتب لفظ "باب" مكان قول المحدثين: وبهذا الإسناد، وذلك حيث جاء حديثان بإسناد واحد كما يكتب حيث جاء حديث واحد بإسنادين، مثاله: باب ذكر الملائكة، أطال فيه الكلام حتى أخرج حديث "الملائكة يتعاقبون، ملائكة بالليل وملائكة بالنهار" برواية شعيب عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة، ثم كتب باب إذا قال أحدكم: آمين والملائكة في السمآء: آمين فوافقت إحداهما الأخرى غفر له ما تقدم من ذنبه، ثم أخرج حديث "إن الملائكة لا تدخل بيتا فيه صورة" ثم وثم ما ليس فيه ذكر "آمين" إلا بعد كثير، قال الإسماعيلي في موضع الباب: وبهذا الإسناد كأنه يشير إلى أن لفظ "باب" علامة لقوله: وبهذا الإسناد.

ومنها أنه قد يترجم بمذهب بعض الناس وبما كاد يذهب إليه بعضهم أو بحديث لم يثبت عنده، ثم يأتي بحديث يستدل به على خلاف ذلك المذهب والحديث إما بعمومه أو غير ذلك.

ومنها أنه يذهب في كثير من التراجم إلى طريقة أهل السير في استنباطهم خصوصيات الوقائع والأحوال من إشارات طرق الحديث، وربما يتعجب الفقيه من ذلك لعدم ممارسته بهذا الفن ولكن أهل السير لهم اعتناء شديد بمعرفة تلك الخصوصيات.

ومنها أنه يقصد التمرن على ذكر الحديث وفق المسألة المطلوبة، ويهدي طالب الحديث إلى هذا النوع، مثاله: باب ذكر الصوّاغ، باب ذكر الخيّاط.

وقد فرّق البخاري في تراجم الأبواب علما كثيرا من شرح غريب القرآن وذكر آثار الصحابة والتابعين والأحاديث المعلقة، وفيه يذكر حديثا لايدل هو بنفسه على الترجمة أصلا، لكن له طرقا، وبعض طرقه يدل عليها أشارة أو عموما، وقد إشار بذكر الحديث إلى أن فيه أصلا صحيحا يتأكد به ذلك الطريق، ومثل هذا لا ينتفع به إلا لمَهَرَةٌ من أهل الحديث.

وكثيرا ما يترجم لأمر ظاهر قليل الجدوى لكنه إذا تحققه متأمل أجدى كقوله: "باب قول الرجل: ماصلينا"، فإنه أشار إلى الرد على من كره ذلك. قلت: وأكثر ذلك تعقبات وتنكبات على عبد الرزاق وابن أبي شيبة في تراجم مصنفيهما أو شواهد الآثار، يرويان عن الصحابة والتابعين في مصنفيهما، ومثل هذا لاينتفع به إلا من مارس الكتابين واطلع على ما فيهما.

وكثيرا ما يخرج الأداب المفهومة بالقول من الكتاب والسنة بنحو من الاستدلال والعادات الكائنة في زمانه عليه السلام، ومثل هذا لا يدرك حسنه إلا من مارس كتب الآداب وأجال عقله في ميدان آداب قومه، ثم طلب لها أصلا من السنة.

وكثيرا مايأتي بشواهد الحديث من الآيات وبشواهد الآية من الأحاديث تظاهرا أو لتعيين بعض المحتملات دون

البعض، فيكون المراد بهذا العام: الخصوص أوبهذا الخاص: العموم ونحو ذلك، ومثل هذا لايدرك إلا بفهم ثاقب وقلب حاضر، انتهى.

الفصل الرابع في شرح رموز النسخ لهذا الصحيح وعلاماتها

العلامة للفربري: ف، وللكشميهني: هـ، وللحموي: ح، وللمستملي: س، ولا بن عساكر: عسـ، ولكريمة بنت أحمد بن محمد بن حاتم المروزي: مه، وللسرخسي:خس، وللأصيلي: صـ، وللقابسي: قا، وللمروزي: مر، ولأبي ذر:ذ، وللشيخ ابن حجر: شحـح، ولأبي الوقت: قت، وللنسفي: سف، وللصغاني: صغ، وعلامة الأكثر: ك، ولأبي السكن: كن، ولأبي أحمد الجرجاني: جا، ولابن شبويه: بو.

الفصل الخامس في بيان "حدثنا" وأخبرنا و"أنبأنا" وغيرها

قال العيني في شرحه على الصحيح: قال القاضي عياض: لا خلاف أنه يجوز في السماع من لفظ الشيخ أن يقول السامع فيه: "حدثنا، وأخبرنا، وأنبأنا، وسمعته يقول، وقال لنا فلان، وذكر لنا فلان، انتهى.

قال النووي: كان من مذهب مسلم رحمه الله الفرق بين "حدثنا وأخبرنا": أنَّ "حدثنا" لا يجوز إطلاقه إلا لما سمعه من لفظ الشيخ خاصة "وأخبرنا" لما قرئ على الشيخ، وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم بالمشرق. قال محمد بن الحسن الجوهري المصري وهومذهب أكثر أصحاب الحديث الذين لا يحصيهم أحد، وروي هذا المذهب أيضا عن ابن جريج والأوزاعي وابن وهب، قلت: وهو مذهب النسائي وصار هو الشائع الغالب على أهل الحديث.

وذهب جماعات إلى أنه يجوز أن يقول فيما قرئ على الشيخ: "حدثنا وأخبرنا" وهو مذهب الزهري ومالك وسفيان بن عيينة ويحيى بن سعيد القطان وآخرين من المتقدمين وهو مذهب البخاري وجماعة من المحدثين وهو مذهب معظم الحجازيين والكوفيين.

وذهبت طائفة إلى أنه لا يجوز إطلاق "حدثنا" ولا "أخبرنا" في القرائة وهو مذهب ابن المبارك ويحيى بن يحيى وأحمد بن حنبل والمشهور عن النسائي، والله أعلم.

وقال النووي في موضع آخر: جرت العادة بالاقتصار على الرمز في "حدثنا وأخبرنا" واستمرّ الاصطلاح عليه من قديم الأعصار إلى زماننا، واشتهر ذلك بحيث لا يخفى، فيكتبون من حدثنا: "ثنا" وهي الثاء والنون والألف، وربما حذف الثاء ويكتبون من أخبرنا: "انا" ولا يحسن زيادة الباء قبل "نا."

وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد: "ح"، وهي حاء مهملة مفردة، والمختار أنها مأخوذة من التحول لتحوله من إسناد إلى إسناد وأنه يقول القارى إذا انتهى إليها: "ح" ويستمرّ في قراءة مابعدها، وقيل: إنها من حال بين الشيئين إذا حجز لكونها حالت بين الإسنادين، وأنه لا يلفظ عند الانتهاء إليها بشيء وليست من الرواية، وقيل: إنها رمز إلى قوله: "الحديث"، وإن أهل المغرب كلهم يقولون: إذا وصلوا إليها: "الحديث"، وقد كتب جماعة من الحفاظ موضعها "صح"، فيشعر بأنهارمز "صح"، وحسنت ههنا كتابته لئلا يتوهم أنه سقط متن الإسناد الأول، ثم هذه الحاء توجد في كتب المتأخرين كثيراً، وهي كثيرة في صحيح مسلم قليلة في صحيح البخاري.

وجرت عادة أهل الحديث بحذف "قال" ونحوه فيما بين رجال الإسناد في الخط، وينبغي للقاري أن يلفظ بها، وإذا كان في الكتاب "قرئ على فلان، أخبرك فلان" فليقل القاري: "قرئ على فلان قيل له: أخبرك فلان"، وإذا كان فيه "قرئ على فلان أخبرنا فلان فليقل: "قرئ على فلان قيل له قلت: أخبرنا فلان."

وإذا تكررت كلمة قال كقوله: حدثنا صالح قال قال الشعبي، فإنهم يحذفون إحداهما في الخط فيلفظ بهما القاري، فلو ترك القاري لفظة قال" في هذا كله فقد أخطأ، والسماع صحيح للعلم بالمقصود ويكون هذا من الحذف لدلالة الحال عليه.

قال النووي في موضع آخر: إن لفظ "الابن" إذا وقع بين العلمين ويكون صفة للأول يقرأ العلم الأول بلا تنوين، وأيضا إذا كان كذلك فرسم خطه أن يكتب "بن" بدون الألف في أوله إلا أن يقع في أول السطر فيكتب هنا، وفي باقي المواضع بالألف.

الفصل السادس في الإسناد المعنعن

قال النووي: "هو فلان عن فلان"، قال بعض العلماء: هو مرسل، والصحيح الذي عليه العمل وقاله الجماهير من أصحاب الحديث والفقه والأصول: أنه متصل بشرط أن يكون المُعَنْعِنُ غير مدلس وبشرط إمكان لقاء من أضيفت العنعنة إليهم بعضهم بعضاً.

وفي اشتراط اللقاء وطول الصحبة ومعرفته بالرواية عنه خلاف:منهم من لم يشترط شيئا من ذلك وهو مذهب مسلم. ومنهم من شرط ثبوت اللقاء وحده وهو مذهب علي بن المديني والبخاري وأبي بكر بن الصيرفي الشافعي والمحققين وهو الصحيح.

ومنهم من شرط طول الصحبة وهو قول أبي المظفر السمعاني الفقيه الشافعي.

ومنهم من شرط أن يكون معروفا بالرواية عنه، وبه قال أبو عمرو المقري.

وأما إذا قال: حدثنا الزهري أن ابن المسيب قال كذا أو حدث بكذا أو فعل أو ذكر أو روى أو نحو ذلك، فقال الإمام أحمد بن حنبل وجماعة: لا يلتحق ذلك ب"عن" بل يكون منقطعا حتى يتبين السماع، وقال الجماهير: هو ك"عن" محمول على السماع بالشرط المتقدم، وهذا هو الصحيح.

الفصل السابع في بيان طبقات رواة البخاري

جملة من حدث عنه البخاري في صحيحه خمس طبقات:

الأولى لم يقع حديثهم إلا كما وقع من طريقه إليهم، منهم محمد بن عبد الله الأنصاري حدث عنه عن حميد عن أنس، ومنهم مكي بن إبراهيم وأبو عاصم النبيل حدث عنهما عن يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع، ومنهم عبيد الله بن موسى حدث عنه عن معروف عن أبي الطفيل عن علي وحدث عنه عن هشام بن عروة وإسماعيل بن أبي خالد، وهما تابعيان، ومنهم أبو نعيم حدث عنه عن الأعمش والأعمش تابعي، ومنهم علي بن عياش حدث عنه عن جرير بن عثمان عن عبد الله بن بشر الصحابي، هؤلآء وأشباههم الطبقة الأولى، وكأن البخاري سمع مالكا والثوري وشعبة وغيرهم، فإنهم حدثوا عن هؤلاء وطبقتهم.

الثانية من مشايخه قوم حدثوا عن أيمة حدثوا عن التابعين وهم شيوخه الذين روي عنهم عن ابن جريج ومالك وابن أبي ذئب وابن عيينة بالحجاز وشعيب والأوزاعي وطبقتهما بالشام والثوري وشعبة وحماد وأبي عوانة وهمام بالعراق والليث ويعقوب بن عبد الرحمان بمصر وفي هذه الطبقة كثرة.

الثالثة قوم حدثوا عن قوم أدرك زمانهم وأمكنة لقيهم لكنه لم يسمع منهم كيزيد بن هارون وعبد الرزاق.

الرابعة قوم في طبقته حدّث عنهم عن مشايخه كأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي حدث عنه في صحيحه ولم ينسبه عن يحيى بن صالح.

الخامسة قوم حدث عنهم وهمأصغر منه في الإسناد والسن والوفاة والمعرفة، منهم عبد الله بن حماد الأملي وحسين القباني وغيرهما. ولا بد من الوقوف على هذا؛ لأن من لا معرفة له يظنأن البخاري إذا حدث عن مكي عن يزيد بنأبي عبيد

عـن سـلمة، ثم حدث في موضع أخر عن بكر بن مضر عن عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن يزيد بن أبي عبيـد عـن سـلـمة أن الإسـنـاد الأول سقط منه شيء، وإنما يحدث في موضع عاليا وفي موضع نازلا، فقد حدث في مواضع كثيـرة جـدا عن رجل عن مالك، وفي موضع عن عبد الله بن محمد المسندي عن معاوية بن عمرو عن أبي إسحاق الفزاري عـن مـالك، وحـدث فـي مواضع عن رجل عن شعبة وحدث في مواضع عن ثلاثة عن شعبة، منها حديثه عن حماد بن حميد عـن عبيـد الله بن معاذ عن أبيه عن شعبة، وحدث في مواضع عن رجل عن الثوري وحدث في مواضع عن ثلاثة عنه، فحدث عـن أحـمد بن عمر عن أبي النضر عن عبيد الله الأشجعي عن الثوري، وأعجب من هذا كله أن عبد الله بن المبارك أصغر من مـالك وسفيان وشعبة ومتأخر الوفاة، وحدث البخاري عن جماعة من أصحابه عنه وتأخرت وفاتهم، ثم حدث عن سعيد بن مـروان عـن مـحمد بن عبد العزيز أبي رزمة عن أبي صالح سلموية عن عبد الله بن المبارك، فقس على هذا أمثاله، وقد حدث البخاري عن قوم خارج الصحيح، وحدث عن رجل عنهم في الصحيح منهم أحمد بن منيع وداود بن رشيد، وحدث عن قوم فـي الـصـحيح وحدث عن آخرين عنهم، منهم أبونعيم وأبو عاصم والأنصاري وأحمد بن صالح وأحمد بن حنبل ويحيى بن مـعين، فـإذا رأيـت مثـل هـذا فأصله ماذكرنا، وقد روي عن البخاري: "لا يكون المحدث محدثا حتى يكتب عمن هو فوقه وعمن هو مثله وعمن هو دونه"، هذا كله من العيني.

الفصل الثامن في الجواب إجمالا عن الطعن في الرواة

قال الحافظ ابن حجر: ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخريج صاحب الصحيح لأيّ راوٍ كان مقتضٍ لعدالته عنده وصحة ضبطه وعدم غفلته، ولا سيما ما انضاف إلى ذلك من إطلاق جمهور الأيمة على تسمية الكتابين بالصحيحين، وهذا معنى لم يـحـصـل لـغير مـن خـرج عـنـه فـي الصحيحين، فهو نهاية إطباق الجمهور على تعديل من ذكر فيهما، هذا إذا أخرج له في الأصول، فأما إن أخرج له في المتابعات والشواهد والتعاليق فهذا يتفاوت درجات من أخرج له في الضبط وغيره مع حصول اسـم الـصـدق لهـم، وحـيـنـئـذ إذا وجـدنا لغيره في أحد منهم طعنا فذلك الطعن مقابل للتعديل لهذا الإمام، فلا يُقبل إلا مبين السبـب مـفـتـقـرا بـقـادح يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقا أو في ضبط الخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأيمة على الجرح متفاوتة، منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح.

وقـد كـان الشيخ أبوالحسن المقدسي يقول في الرجل الذي يخرج عنه في الصحيح: "هذا جاز القنطرة" يعني بذلك أنه لا يـلـتـفـت إلـى مـا قيل فيه. قال الشيخ أبو الفتح القشيري في مختصره: "وهكذا نعتقد وبه نعول"، ولا يخرج عنه إلا بحجة ظـاهرةٍ وبيـانٍ شـافٍ يـزيـد فـي غـلبة الـظـن عـلـى الـمعنى الذي قدمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين، ومن لوازم ذلك تعديل رواتهما.

قـلـت: فـلا يـقبـل الـطعن في أحد منهم إلا بقادح واضح؛ لأن أسباب الجرح مختلفة، ومدارها ههنا على خمسة أشياء: البدعة، والمخالفة، أوالغلط، أوجهالة الحال، أو دعوى الانقطاع في السند بأن يدعي في الراوي أنه كان يدلس أو يرسل.

فـأمـا جهـالة الـحال فمندفعة عن جميع من أخرج لهم في الصحيح؛ لأن شرط الصحيح أن يكون راويه معروفا بالعدالة، فـمـن زعـم أن أحدا منهم مجهول العدالة فكأنه نازع المصنف في دعواهأنه معروف، ولاشك أن المدعي لمعرفته مقدم على من يـدعـي عـدم مـعـرفـتـه لما مع المثبت من زيادة العلم، ومع ذلك فلا تجد في رجال الصحيح أحداً ممن يسوغ إطلاق اسم الـجهـالة عـليـه أصـلا، وأمـا الغلط فتارة يكثر من الراوي وتارة يقلّ، فحيث يوصف بكونه كثير الغلط ننظر فيما أخرج له: إن وجـد مـرويـا عـنـده أوعند غيره من رواته غير هذا الموصوف بالغلط علم أن المعتمد أصل الحديث لا خصوص هذا الطريق

وإن لم يوجد إلا من طريقه، فهذا قادح يوجب التوقف عن الحكم بصحة ما هذا سبيله، وليس في الصحيح بحمد الله من ذلك شيء، وحيث يوصف بقلة الغلط كما يقال: سيء الحفظ أو له أوهام أو له مناكير وغير ذلك من العبارات، فالحكم فيه كالحكم في الذي قبله إلا أن الرواية عن هؤلاء في المتابعات أكثر منها عند المصنف من الرواية عن أولئك.

وأما المخالفة وينشأ عنها الشذوذ والنكارة فإذا روى الضابط أو الصدوق شيئا فرواه من هو أحفظ منه أو أكثر عدداً، بخلاف ما روي بحيث يتعذر الجمع على قواعد المحدثين فهذا شاذ، وقد يشتد المخالفة أو يضعف الحفظ فيحكم على مايخالفه فيه بكونه منكراً، وهذا ليس في الصحيح سوى نزو يسير بحمد الله.

وأمادعوى الانقطاع فمدفوعة عمن أخرج لهم البخاري لما علم من شرطه، ومع ذلك فحكم من ذكر من رجاله بتدليس أو إرسال إن تيسر أحاديثهم الموجودة عنده بالعنعنة، فإن وجد التصريح بالسماع فيها اندفع الاعتراض.

وأما البدعة فالموصوف بها إما أن يكون ممن يكفر بها أو يفسق، فالمكفربها لا بد أن يكون ذلك التكفير متفقا عليه من قواعد جميع الأيمة كما في غلاة الروافض من دعوى بعضهم حلول الإلهية في علي رضي الله تعالىٰ عنه أو في غيره أو الإيمان برجوعه إلى الدنيا قبل يوم القيامة أوغير ذلك، وليس في الصحيح من حديث هؤلاء شيء ألبتة، والمفسق بهاكبدع الخوارج والروافض الذي لا يغلون ذلك الغلو وغير هؤلاء من الطوائف المخالفين لأصول السنة خلافا ظاهرا لكنه مستند إلى تأويل ظاهر شائع فقد اختلف أهل السنة في قبول حديث من هذا سبيله إذا كان معروفا بالتحذر من الكذب مشهورا بالسلامة من خوارم المروة موصوفا بالديانة والعبادة، فقيل: يقبل مطلقا، وقيل: يرد مطلقا، والثالث التفصيل بين أن يكون داعية لبدعته أوغير داعية، فيقبل غير الداعية ويرد حديث الداعية، وهذا المذهب هو الأعدل وصار إليه طوائف من الأيمة، وادعى ابن حبان إجماع أهل النقل عليه، لكن في دعوى ذلك نظر.

ثم اختلف القائلون بهذا التفصيل، فبعضهم أطلق ذلك، وبعضهم زاد تفصيلا فقال: إن اشتملت رواية غير الداعية على ما يشيّد بدعته ويزيّنه ويحسّنه فلا يقبل، وإن لم يشتمل فيقبل، وطرد بعضهم هذا التفصيل بعينه في عكسه في حق الداعية فقال: إن اشتملت روايته على مايرد به بدعته قُبِلَ وإلا فلا، وعلى هذا إذا اشتملت رواية المبتدع سواء كانت داعية أم لم تكن على مالا تعلق له ببدعته أصلا هل يقبل مطلقا أو يرد مطلقا؟ مال أبو الفتح القشيري إلى تفصيل آخر فيه فقال: إن وافقه غيره فلا يلتفت إليه إخماداً لبدعته وإطفاء لناره، وإن لم يوافقهأحد ولم يوجد ذلك الحديث إلا عنده مع ما وصفنا من صدقه وتحرزه عن الكذب واشتهاره بالتدين وعدم تعلق ذلك الحديث ببدعته، فينبغيأن يقدم مصلحة تقديم ذلك الحديث ونشر تلك السنة على مصلحة إهانته وإطفاء بدعته، والله أعلم.

واعلم أنه قد وقع من جماعة الطعن في جماعة بسبب اختلافهم في العقائد، فينبغي التنبه لذلك وعدم الاعتداد به إلا بحق، وكذا عاب جماعة من الورعين جماعةً دخلوا في أمرالدنيا فضعفوهم لذلك، ولا أثر لذلك التضعيف مع الصدق والضبط والله الموفق، وأبعد ذلك كله عن الاعتبار تضعيف من ضعف بعض الرواة بأمر يكون الحمل فيه على غيره والتحامل بين الأقران، وأشد من ذلك تضعيف من هو أوثق منه أو أعلى قدرا أوأعرف بالحديث، فكل هذا لا يعتبر به.

هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري في أول الفصل التاسع، ثم سردأسماء من طعن فيهم من رواة الصحيح وأجاب عن الاعتراضات عليهم، لكن لما كان بناء هذه الفصول على الاختصار تركنا التفصيل ورأينا أن نذكر على سبيل التمثيل من رواة الصحيح المجروحين: عمران بن حطان، ومروان بن الحكم، فننقل ماحكاه الحافظ من الاعتراض عليهما وما أجاب به عنه. عبارته:

عمران بن حطان السدوسي الشاعر المشهور: كان يرى رأي الخوارج، قال أبو العباس المبرد: كان عمران رأس القعدية من

الصفرية وخطيبهم وشاعرهم، انتهى. والقعدية: قوم من الخوارج كانوا يقولون بقولهم ولا يرون بالخروج بل يزيّنونه. وكان عمران داعية إلى مذهبه وهو الذي رثى عبد الرحمان بن ملجم قاتل علي رضى اللّٰه تعالى عنه وقد وثقه العجلي، وقال قتادة: كان لا يتهم في الحديث، وقال أبوداوٗد: ليس في أهل الأهواء أصح حديثا من الخوارج، ثم ذكر عمران هذا وغيره، وقال يعقوب بن شيبة: أدرك جماعة من الصحابة وصار في آخر أمره إلى أن رأى الخوارج. وقال العقيلي: حدث عن عائشة ولم يبين سماعه منها، قلت: لم يخرج البخاري سوى حديث واحد من رواية يحيى بن أبي كثير عنه، قال: سألت عائشة عن الحرير، فقالت: ائت ابن عباس فَسَلْه فقالت: ائت ابن عمر فسأله فقال: حدثني أبو حفص أن رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم قال: إنما يلبس الحرير في الدنيا من لا خلاق له في الآخرة، انتهى.

وهذا الحديث إنما أخرجه البخاري في المتابعات، فللحديث عنده طرق غير هذه من رواية عمر وغيره، وقد رواه مسلم من طريق آخر عن ابن عمر نحوه، ورأيت بعض الأيمة يزعم أن البخاري إنما أخرج له ما حمل عنه قبل أن يرى رأي الخوارج، وليس ذلك الاعتذار بقوي؛ لأن يحيى بن أبي كثير إنما سمع منه باليمامة في حال هروبه من الحجاج وكان الحجاج يطلبه ليقتله لرأيه، وقصته في ذلك مشهورة مبسوطة في الكامل للمبرّد وفي غيره على أن أبا زكريا الموصلي حكى في تاريخ الموصل عن غيره أن عمران هذا رجع في آخر عمره عن رأي الخوارج، فإن صح ذلك كان عذرا جيدا، وإلا فلا يضر التخريج عمن هذا سبيله في المتابعات، واللّٰه أعلم.

مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية ابن عم عثمان بن عفان: يقال له رؤية، فان ثبتت فلا يعرج على من تكلم فيه، وقد قال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى عنه سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه، وإنما هو لأنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم فقتله ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ماجرى، فأما قتل طلحة فكان متأولا فيه كما قرره الإسماعيلي وغيره، وأما مابعد ذلك فإنما حمل عنه سَهْل بن سعد وعروة وعلي بن الحسن وأبوبكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وهؤلاء أخرج البخاري أحاديثهم عنه في صحيحه لما كان أميراً عندهم بالمدينة قبل أن يبدو منه في الخلاف على ابن الزبير ما بدا، واللّٰه أعلم. وقد اعتمد مالك على حديثه ورأيه والباقون سوى مسلم، انتهى ما في مقدمة فتح الباري.

وقال ابن عبد البر: روى عنه جماعة من التابعين وروى عنه من الصحابة سهل بن سعد فيما ذكر صالح بن كيسان وعبد الرحمن بن إسحاق عن ابن شهاب عن سهل بن سعد عن مروان عن زيد بن ثابت في قول اللّٰه عزوجل: "لا يستوى القاعدون من المؤمنين": الآية، ورواه معمر عن قبيصة بن ذويب عن زيد بن ثابت، وممن روى عنه من التابعين عروة بن الزبير وعلي بن الحسين، وقال عروة: كان مروان لا يتهم في الحديث، انتهى.

الفصل التاسع في ضبط الأسماء المتكررة المختلفة في الصحيحين

ابى: كله بضم الهمزه وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء آخر الحروف إلا آبي اللحم، فإنه بهمزة ممدودة مفتوحة، ثم باء مكسورة ثم ياء مخففة؛ لأنه كان لا يأكله، وقيل: لا يأكل ما ذبح لصنم.

البراء: كله بتخفيف الراء إلا أبا معشر البراء وأبا العالية البراء فبالتشديد وكله ممدود، وقيل: إن المخفف يجوز قصره حكاه، النووي، والبراء هوالذي يبري العود.

يزيد كله بالمثناة من تحت والزاي إلا ثلاثة: بريد بن عبد اللّٰه بن أبي بردة، يروي غالبا عن أبي بردة بضم الباء الموحدة وبالراء، والثاني محمد بن عرعرة بن البرند بموحدة وراء مكسورتين، وقيل بفتحهما ثم نون، والثالث علي بن هاشم بن البريد بموحدة مفتوحة ثم راء مكسورة ثم مثناة تحت.

يسار: كله بالياء آخر الحروف والسين المهملة إلا محمد بن بشار شيخهما فبموحدة ثم معجمة، وفيهما سيار بن سلامة وسيار بن أبي سيار بمهملة ثم بمثناة.

بشر: كله بموحدة ثم شين معجمة إلا أربعة فبالضم ثم مهملة عبد الله بن بسر الصحابي وبسر بن سعيد وبسر بن عبيد الله الحضرمي وبسر بن محجن، وقيل هذا بالمعجمة كالأول.

بشير: كله بفتح الموحدة وكسر المعجمة إلا اثنين فبالضم وفتح الشين، وهما بشير بن كعب وبشير بن يسار وإلا ثالثا فبضم المثناة وفتح المهملة وهو يسير بن عمرو ويقال: أسير، ورابعا فبضم النون وفتح المهملة قطن بن نسير.

حارثة: كله بالحاء المهملة والمثلثة إلا جارية بن قدامة ويزيد بن جارية فبالجيم والمثناة من تحت ولم يذكر غيرهما ابن الصلاح وذكر الجياني عمرو بن أبي سفيان بن أسيد بن جارية الثقفي حليف بني زهرة، قال: حديثه مخرج في الصحيحين والأسود بن العلاء بن جارية حديثه في مسلم.

جرير: كله بالجيم وراء مكررة إلا حريز بن عثمان وأبا حريز بن عبد الله بن الحسين الراوي عن عكرمة فبالحاء والزاي آخراً، ويقاربه حدير بالحاء والدال والد عمران ووالد زياد وزيد.

حازم: كله بالحاء المهملة إلا أبامعاوية محمد بن خازم فبالمعجمة، كذا اقتصر عليه ابن الصلاح وتبعه النووي وأهملا بشير بن أبي خازم الإمام الواسطي أخرجا له، ومحمد بن بشر العبدي كنياه أبا حازم بالمهملة، قال أبو علي الجياني: والمحفوظ أنه بالمعجمة كذا كناه أبو أسامة في روايته عنه، قاله الدارقطني.

حبيب: كله بفتح المهملة إلا خبيب بن عدي وخبيب بن عبد الرحمن وهو خبيب غير منسوب عن حفص بن عاصم وخبيبا كنية ابن الزبير فبضم المعجمة.

حيان: كله بالفتح والمثناة إلا حبان بن منقذ والد واسع بن حبان وجدُّ محمد بن يحيى بن حبان وجد حبان بن واسع بن حبان، وإلا حبان بن هلال منسوبا وغير منسوب عن شعبة ووهيب وهمام وغيرهم فبالموحدة وفتح الحاء، وإلا حبان بن العرقة وحبان بن عطية وحبان بن موسىٰ منسوبا وغير منسوب عن عبد الله هو ابن المبارك فبكسر الحاء وبالموحدة، وذكر الجياني أحمد بن سنان بن أسد بن حبان روى له البخاري في الحج ومسلم في الفضائل وأهمله ابن الصلاح والنووي.

خراش: كله بالخاء المعجمة إلا والد ربعي فبالمهملة.

حزام: بالزاي في قريش وبالراء في الأنصار، وفي المختلف والمؤتلف لابن حبيب في جذام حرام بن جذام، وفي تميم بن مُرّ حرام بن كعب، وفي خزاعة حرام بن حبشية بن كعب بن سلول بن كعب، وفي عذرة حرام بن صنة، وأماحزام بالزاي فجماعة في غير قريش، منهم حزام بن هشام الخزاعي وحزام بن ربيعة شاعر وعروة بن حزام الشاعر العدوي.

حصين: كله بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين إلا أبا حَصين عثمان بن عاصم فبالفتح وكسر الصاد وإلا أباساسان حضين فبالضم وضاد معجمة.

حكيم: كله بفتح الحاء وكسر الكاف إلا حكيم بن عبد الله ورزيق بن حكيم فبالضم وفتح الكاف.

رباح: كله بالموحدة إلا زياد بن رياح عن أبي هريرة في أشراط الساعة فبالمثناة عند الأكثرين، وقال البخاري بالوجهين بالمثناة والموحدة، وذكر أبو علي الجياني محمد بن أبي بكر بن عوف بن رياح الثقفي سمع أنسا وعنه مالك رويا له، ورياح بن عبيدة من ولد عمر بن عبد الوهاب الرياحي روى له مسلم ورياح في نسب عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، وقيل بالموحدة.

زبيد: بضم الزاي هو ابن الحارث ليس فيهما غيره، وأما زييد بن الصلت فبعد الزاي ياء آخر الحروف مكررة، وهو في المُوَطَّا.

الزبير: بضم الزاي إلا عبد الرحمن بن الزَبِير الذي تزوّج امرأة رفاعة فبالفتح وكسر الباء.

زياد: كله بالياء آخر الحروف إلا أبا الزناد فبالنون.

سالم: كله بالألف ويقاربه سلم بن زرير بفتح الزاي وسلم بن قتيبة وسلم بن أبي الذيال وسلم بن عبد الرحمن بحذفها.

سليم: كله بالضم إلا ابن حيان فبالفتح.

شريح: كله بالمعجمة والحاء المهملة إلا ابن يونس وابن النعمان وأحمد بن أبي سريج فبالمهملة والجيم.

سلمة: بفتح اللام إلا عمرو بن سلمة إمام قومه وبني سلمة القبيلة من الأنصار فبكسرها، وفي عبدالخالق بن سلمة وجهان.

سليمن: كله بالياء إلا سلمان الفارسي وابن عامر والأغر وعبد الرحمن بن سالم فبحذفها، وأبو حازم الأشجعي وأبو رجاء مولى أبي قلابة كل منهما اسمه سلمان بغير ياء ولكنه ذكر بالكنية.

سلام: كله بالتشديد إلا عبد الله بن سلام الصحابي ومحمد بن سلام شيخ البُخاري فبالتخفيف، وشدّد جماعة شيخ البخاري وادعى صاحب المطالع أن الأكثر عليه وأخطأ، نعم المشدد محمد بن سلام بن السكن البيكندي الصغير وهو من أقرانه، وفي غير الصحيحين جماعة بالتخفيف.

شيبان: كله بالشين المعجمة، ثم الياء آخر الحروف ثم الباء موحدة، ويقاربه سنان بن أبي سنان وابن ربيعة وأحمد بن سنان وسنان بن سلمة وأبو سنان ضرار بن مرة بالمهملة والنون.

عبَّاد: كله بالفتح والتشديد إلا قيس بن عباد فبالضم والتخفيف.

عبادة: كله بالضم إلا محمد بن عبادة شيخ البخاري فبالفتح.

عبدة: كله بإسكان الباء إلا عامر بن عبدة وبجالة بن عبدة ففيهما الفتح والإسكان والفتح أشهر وعند بعض رواة مسلم عامر بن عبد بلا هاءٍ ولا يصح.

عبيد: كله بضم العين.

عبيدة: كلّه بالضم إلا السلماني وابن سفيان وابن حميد وعامر بن عبيدة فبالفتح، وذكر الجياني عامر بن عبيدة قاضي البصرة ذكره البخاري في كتاب الأحكام.

عقيل: كله بالفتح إلا عُقيل بن خالد الأيلي، ويأتي كثيراً عن الزهري غير منسوب ولا يحيى بن عقيل، وبني عقيل للقبيلة فبالضم.

عمارة: كله بضم العين.

واقد: كله بالقاف.

يَسرة: بفتح الياء آخر الحروف والسين المهملة وهو يسرة بن صفوان شيخ البخاري، وأما يسرة بنت صفوان فليس ذكر ها في الصحيحين.

الأنساب:

الأيلي: كله بفتح الهمزة وسكون الياء آخر الحروف، ونسبة إلى أيلة قرية من قرى مصر، ولا يرد شيبان بن فرّوخ الأُبُلّي بضم الهمزة والموحدة شيخ مسلم؛ لأنه لم يقع في صحيح مسلم منسوبا وهو نسبة إلى أبله مدينة قديمة وهي مدينة كور دجلة وكانت المسلحة والمدينة العامرة قبل أن تختط البصرة.

البصري: كله بالباء الموحدة المفتوحة والمكسورة نسبة إلى بصرة مثلثة الباء إلا مالك بن أوس بن الحدثان النصري وعبد الواحد النصري وسالم مولى النصريين فبالنون.

البزاز: بزايين معجمتين محمد بن الصباح وغيره إلا خلف بن هشام البزار والحسن بن الصباح فآخرهما راء مهملة، ذكر هما ابن الصلاح وأهمل يحيى بن محمد بن السكن بن حبيب وبشر بن ثابت فآخرهما مهملة أيضا، فالأول حدث عنه البخاري

في صدقة الفطر والدعوات، والثاني استشهد به في صلاة الجمعة.

الثوري: كله بالمثلثة إلا أبا يعلى محمد بن الصلت التوّزي بفتح المثناة من فوق وتشديد الواو المفتوحة وبالزاي ذكره البخاري.

الجريري: بضم الجيم وفتح الراء إلا يحيى بن بشر الحريري شيخهما على ماذكره ابن الصلاح ولم يعلم له المزي إلا علامة مسلم فقط فبالحاء المهملة المفتوحة وعدّ ابن الصلاح من الأول ثلاثة، ثم قال: وهذا ما فيهم بالجيم المضمومة، وأهمل رابعا وهو عباس بن فرّوخ روى له مسلم في الاستسقاء، وخامسا وهو أبان بن تغلب روى له مسلم أيضا.

الحارثي: كله بالحاء وبالمثلثة ويقاربه سعد الجاري بالجيم وبعد الراء ياء مشددة نسبة إلى الجاري مرقى السفن بساحل المدينة.

الحزامي: كله بالحاء والزاي، وقوله في صحيح مسلم في حديث أبي اليسر كان لي على فلان الحرامي، قيل بالزاي وبالراء، و قيل: الجذامي بالجيم والذال المعجمة.

الحرامي: بالمهملتين في الصحيحين جماعة، منهم جابر بن عبد اللّٰه.

السلمي: في الأنصار بفتح اللام وحكى كسرها وفي بني سليم بضمها وفتح اللام.

الهمداني: كله بإسكان الميم ودال مهملة، قال الجياني أبو أحمد بن المراز بن حموية: الهمذاني بفتح الميم والذال معجمة، يقال: إن البخاري حدث عنه في الشروط. هذا كله من العيني.

الفصل العاشر في بيان نسب بعض شيوخ البخاري

اعلم أن كلما كان في البخاري انا محمد انا عبد اللّٰه فهو ابن مقاتل المروزي عن ابن المبارك، وماكان انا محمد عن أهل العراق كأبي معاوية وعبدة ويزيد بن هارون والفزاري فهو ابن سلام البيكندي، وما كان فيه عبد اللّٰه غير منسوب فهو عبد اللّٰه بن محمد الجعفي المسندي مولى محمد بن إسماعيل البخاري، وماكان انا يحيى غير منسوب فهو ابن موسى البلخي وإسحاق غير منسوب هو ابن راهويه. فافهم كذا في العيني.

الفصل الحادي عشر في بيان فائدة لفظ "هو" أو "يعني" الزائد بعد اسم الراوي

قال النووي في مقدمة شرحه على صحيح مسلم: ليس للراوي أن يزيد في نسب غير شيخه ولا صفته على ماسمعه من شيخه لئلا يكون كاذبا على شيخه، فإن أراد تعريفه وإيضاحه وزوال اللبس المتطرقإليه لمشابهة غيره فطريقه أن يقول: قال حدثني فلان يعني ابن فلان أو الفلاني أوهو ابن فلان أونحو ذلك، فهذا جائز حسن قد استعمله الأيمة، وقد أكثر البخاري ومسلم منه في الصحيحين غاية الإكثار، وهذا الفصل نفيس يعظم الانتفاع به، فإن من لايعاني هذا الفن قد يتوهم أن قوله: "يعني" وقوله: "هو" زيادة لاحاجة إليها وأن الأولى حذفها، وهذا جهل قبيح، واللّٰه أعلم، انتهى.

الفصل الثاني عشر

في بيان أن الرواية بالأسانيد المتصلة في زماننا ليس المقصودبها إثبات ما يروى

قال النووي: قال الشيخ أبو عمرو عثمان بن الصلاح رحمه اللّٰه: اعلم أن الرواية بالأسانيد المتصلة ليس المقصود بها في عصرنا وكثير من الأعصار قبله إثبات مايروى؛ إذ لايخلو إسناد منها عن شيخ لا يدري ما يرويه ولا يضبط في كتابه ضبطا يصلح لأن يعتمد عليه في ثبوته، وإنما المقصود إبقاء سلسلة الإسناد التي خصت بها هذه الأمة، زادها اللّٰه كرامة، وإذاكان كذلك فسبيل من أراد الإحتجاج بحديث من صحيح مسلم وأشباهه أن ينقله من أصل به مقابل على يدي ثقتين بأصول

صحيحة متعددة مروية بروايات متنوعة ليحصل له بذلك مع اشتهار هذه الكتب وبعدها عن أن تقصد بالتبديل والتحريف الثقة بصحة ما اتفقت عليه تلك الأصول، فقد تكثر تلك الأصول المقابلة كثرة تتنزل منزلة التواتر ومنزلة الاستفاضة، هذا كلام الشيخ، وهذا الذي قاله محمول على الاستحباب في الاستظهار وإلا فلا يشترط تعداد الأصول والروايات، فإن الأصل الصحيح المعتمد يكفي وتكفي المقابلة، انتهى.

الفصل الثالث عشر في معرفة الصحابي والتابعي

وهذا الفصل مما يتأكد الاعتناء به وتمس الحاجة إليه، وفيه يعرف المتصل من المرسل، فأما الصحابي فكل مسلم رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولو لحظة، هذا هو الصحيح في حده وهو مذهب أحمد بن حنبل وأبي عبد الله البخاري في صحيحه والمحدثين كافة.

وذهب أكثر أصحاب الفقه والأصول إلى أنه من طالت صحبته له صلى الله عليه وسلم، قال القاضي الإمام أبو بكر بن الطيب الباقلاني: لا خلاف بين أهل اللغة أن الصحابي مشتق من الصحبة، جار على كل من صحب غيره قليلا أو كثيرا، يقال: صحبته شهرا ويوما وساعة، قال: وهذا يوجب في حكم اللغة إجراء هذا على من صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة، هذا هو الأصل، قال: ومع هذا فقد تقرّر للأمة عرف في أنهم لايستعملونه إلا فيمن كثرت صحبته واتصل لقاؤه، ولايجري ذلك على من لقي المرء ساعة ومشى معه خطوات وسمع منه حديثا، فوجب أن لا يجري في الاستعمال إلا على من هذا حاله، هذا كلام القاضي المجمع على إمامته وجلالته، وفيه تقرير للمذهبين، ويستدل به على ترجيح مذهب المحدثين. فإن هذا الإمام قد نقل عن أهل اللغة أن الاسم تناول صحبة ساعة وأكثر، وأهل الحديث قد نقلوا الاستعمال في الشرع والعرف على وفق اللغة، فوجب المصير إليه، والله أعلم.

وأما التابعي ويقال فيه التابع فهو من لقي الصحابي، وقيل: من صحبه كالخلاف في الصحابي، والاكتفاء هنا بمجرد اللقاء أولى نظراً إلى مقتضى اللفظين، كذا في النووي.

الفصل الرابع عشر

في معرفة الحديث الصحيح وبيان أقسامه وبيان الحسن والضعيف وأنواعها

قال النووي: قال العلماء: الحديث ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وضعيف، ولكل قسم أنواع:

فأما الصحيح فهو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين من غير شذوذ ولا علة، فهذا متفق على أنه صحيح. وإن اختل بعض هذه الشروط ففيه خلاف وتفصيل، وقال أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطابي الفقيه الشافعي المتقن: الحديث عند أهله ثلاثة أقسام: صحيح، وحسن، وسقيم. فالصحيح ما اتصل سنده وعدلت نقلته، والحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي نقله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء. والسقيم على طبقات، شرّها الموضوع، ثم المقلوب، ثم المجهول.

وقال الحاكم أبو عبد الله النيسابوري في كتابه المدخل إلى كتاب الإكليل: الصحيح من الحديث عشرة أقسام، خمسة متفق عليها وخمسة مختلف فيها، فالأول من المتفق عليه اختيار البخاري ومسلم وهو الدرجة الأولى من الصحيح وهو أن لا يذكر إلا مارواه صحابي مشهور عن رسول الله صلى الله عليه وسلم له راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه تابعي مشهور

بالرواية عن الصحابة، له أيضاً راويان ثقتان فأكثر، ثم يرويه عنه من أتباع الأتباع الحافظ المتقن المشهور على ذلك الشرط ثم كذلك، قال الحاكم: والأحاديث السروية بهذه الشريطة لايبلغ عددها عشرة آلاف حديث، القسم الثاني مثل الأول لكن ليس لروايته من الصحابي إلا راو واحد. القسم الثالث مثل الأول إلا أن روايته من التابعين ليس له إلا راوٍ واحد. القسم الرابع الأحاديث الأفراد والغرائب التي رواها الثقات العدول. القسم الخامس أحاديث جماعة من الأيمة عن آبائهم عن أجدادهم ولم يتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم بها إلا عنهم كصحيفة عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده وإياس بن معاوية بن قرة عن أبيه عن جده، وأجدادهم صحابيون وأحفادهم ثقات.

قال الحاكم: فهذه الأقسام الخمسة مخرجة في كتب الأيمة يحتج بها وإن لم يخرج منها في الصحيحين حديث يعني غير القسم الأول. قال: والخمسة المختلف فيها: المرسل، وأحاديث المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم، وما أسنده ثقة وأرسله جماعة من الثقات، وروايات الثقات غير الحفاظ العارفين، وروايات المبتدعة إذا كانوا صادقين، فهذا آخر كلام الحاكم.

وقال أبو علي الغساني الجياني: الناقلون سبع طبقات، ثلاث مقبولة وثلاث متروكة، والسابعة مختلف فيها. فالأوليأيمة الحديث وحفاظه، وهم الحجة على من خالفهم، ويقبل انفرادهم. الثانية دونهم في الحفظ والضبط لَحِقَهم في بعض روايتهم وهمٌ وغلط، والغالب على حديثهم الصحة ويصحح ما وهموا فيه من رواية الأولى وهم لاحقون بهم. الثالثة جنحت إلى مذاهب من الأهواء غير غالية ولا داعية وصح حديثها وثبت صدقها وقل وهمها، فهذه الطبقات احتمل أهل الحديث الرواية عنهم وعلى هذه الطبقات يدورنقل الحديث.

وثلاث طبقات أسقَطهم أهل المعرفة: الأولى من وسم بالكذبِ ووضعِ الحديث. الثانية من غلب عليهم الوهم والغلط. الثالثة طائفة غلت في البدعة ودعتإليها وحرفت الروايات وزادت فيها ليحتجوا بها. والرابعة قوم مجهولون انفردوا بروايات لم يتابعوا عليها فقبلهم قوم ووقفهم آخرون، هذا كلام الغساني. فأما قوله: "إن أهل البدع والأهواء الذين لا يدعون إليها ولايغلون فيها يقبلون بلا خلاف" فليس كما قال بل فيهم خلاف، وكذلك في الدعاة خلاف مشهور، وأما قوله: "في المجهولين خلاف" فهو كما قال، وقد أخذ الحاكم بهذا النوع من المختلف فيه.

ثم المجهول أقسام: مجهول العدالة ظاهرا وباطنا، ومجهولها باطنا مع وجودها ظاهراً وهو المستور، ومجهول العين. فأما الأول فالجمهور على أنه لا يحتج به، وأما الآخران فاحتج بهما كثيرون من المحققين، وأما قول الحاكم: "إن من لم يرو عنه إلا راوٍ واحد فليس هو من شرط البخاري ومسلم" فمردود، غلطه الأيمة فيه بإخراجهما حديث المسيّب بن حزن والد سعيد بن المسيب في وفاة أبي طالب لم يرو عنه غير ابنه سعيد وبإخراج البخاري حديث عمرو بن تغلب: "إني لأعطي الرجل، والذي أدع أحب إلي" لم يرو عنه غير الحسن، وحديث قيس بن أبي حازم عن مرداس الأسلمي: "يذهب الصالحون" لم يروعنه غير قيس، وبإخراج مسلم حديث رافع بن عمرو الغفاري، لم يروعنه غيرعبد الله بن الصامت وحديث ربيعة بن كعب الأسلمي لم يروعنه غيرأبي سَلَمة، والنظائر في الصحيحين لهذا كثيرة، والله أعلم. هذا ما يتعلق بالصحيح.

وأما الحسن فقد تقدم قول الخطابي رحمه الله تعالى: إنه ما عرف مخرجه واشتهر رجاله، وقال أبوعيسى الترمذي: الحسن ما ليس في إسناده من يتهم وليس بشاذ وروي من غير وجه، وضبط الشيخ أبوعمرو ابن الصلاح الحسنَ فقال: هو قسمان: أحدهما الذي لا يخلو إسناده من مستور لم يتحقق أهليته وليس كثير الخطأ فيما يرويه ولا ظهر منه تعمد الكذب ولا سبب آخر مفسق، ويكون متن الحديث قد عرف بأن يروي مثله أونحوه من وجه آخر. القسم الثاني أن يكون راويه من المشهورين بالصدق والأمانة ولم يبلغ درجة رجال الصحيح لقصوره عنهم في الحفظ والإتقان إلّا أنه مرتفع عن حال من يعدّ تفرده منكراً، قال: وعلى القسم الأول ينزل كلام الترمذي وعلى الثاني كلام الخطابي، فاقتصر كل واحد منهما على

قسم رآه خفيا ولا بد في القسمين من سلامته من الشذوذ والعلة، ثم الحسن وإن كان دون الصحيح فهو كالصحيح في جواز الاحتجاج به، والله أعلم.

وأما الضعيف فهو مالم يوجد فيه شروط الصحة ولا شروط الحسن، وأما أنواعه فكثيرة، منها الموضوع والشاذ والمنكر والمعلل والمضطرب وغير ذلك، ولهذه الأنواع حدود وأحكام وتفريعات معروفة عند أهل هذه الصنعة.

الفصل الخامس عشر في ألفاظ يتداولها أهل الحديث

المرفوع ما أضيف إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة لا يقع مطلقة على غيره، سواء كان متصلا أومنقطعا.

وأما الموقوف فماأضيف إلى الصحابي قولا له أوفعلا أونحوه، متصلا كان أو منقطعا، ويستعمل في غيره مقيدا فيقال: حديث كذا وقفه فلان على عطاء مثلا.

وأما المقطوع فهو الموقوف على التابعي قولا له أو فعلا، متصلا كان أومنقطعا.

وأما المنقطع فهو مالم يتصل إسناده على أي وجه كان انقطاعه، فإن كان الساقط رجلين فأكثر سمي أيضا "معضلا" بفتح الضاد المعجمة.

وأما المرسل فهو عند الفقهاء وأصحاب الأصول والخطيب الحافظأبي بكر البغدادي وجماعة من المحدثين: ما انقطع إسناده على أي وجه كان انقطاعه فهو عندهم بمعنى المنقطع، وقال جماعات من المحدثين أو أكثرهم: لا يسمى مرسلا إلا ما أخبر فيه التابعي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم مذهب الشافعي والمحدثين أوجمهورهم وجماعة من الفقهاء أنه لا يحتج بالمرسل، ومذهب مالك وأبي حنيفة وأحمد وأكثر الفقهاء أنه يحتج به، ومذهب الشافعي أنه إذا انضم الى المرسل مايعضده احتج به، وذلك بأن يروي أيضا مسندا أومرسلا من طريق أخرى أويعمل به بعض الصحابة أو أكثرالعلماء.

وأما مرسل الصحابي وهو روايته ما لم يدركه أو يحضره كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: أول مابدئ به رسول الله صلى الله عليه وسلم من الوحي الرؤيا الصالحة، فمذهب الشافعي والجماهيرأنه يحتج به، وقال الأستاذ الإمام أبو إسحاق الإسفرائني الشافعي أنه لا يحتج به إلا أن يقول: إنه لا يروي إلا عن صحابي، والصواب الأول، هكذا في النووي.

الفصل السادس عشر إذا قال الصحابي: كنا نقول أونفعل أويقولون أويفعلون كذا، وكنا لا نرى أو لايرون بأسا بكذا

اختلفوا فيه: فقال الإمام أبوبكر الإسماعيلي: لا يكون مرفوعا وهو موقوف، وقال الجمهور من المحدثين وأصحاب الفقه والأصول: إن لم يضفه إلى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فليس بمرفوع بل هو موقوف، وإن أضافه فقال: كنا نفعل في حياة النبي صلى الله عليه وسلم أو في وقته أوهو فينا أو في أظهرنا أونحو ذلك فهو مرفوع، وهذا هو المذهب الصحيح الظاهر فإنه إذا فعل في زمنه صلى الله عليه وسلم فالظاهر اطلاعه عليه وتقريره إياه صلى الله عليه وسلم وذلك مرفوع.

وقال آخرون: إن كان ذلك الفعل مما لا يخفى غالبا كان مرفوعا وإلا كان موقوفا، وبهذا قطع الشيخ أبو إسحاق الشيرازي الشافعي، والله أعلم.

وأما إذا قال الصحابي: "أُمرنا بكذا أونهينا عن كذا أو من السنة كذا" فكلّه مرفوع على المذهب الصحيح الذي قاله الجماهير منأصحاب الفتوى، وقيل: موقوف، وأما إذا قال التابعي: "من السنة كذا" فالصحيح أنه موقوف، وقال

بعض أصحابنا الشافعيين: إنه مرفوع مرسل، وأما إذا قيل عند ذكر الصحابي يرفعه أو ينميه أو يبلغ به أو يرويه فكلّه مرفوع متصل بلا خلاف، أما إذا قال التابعي: "كانوا يفعلون" فلا يدل على فعل جميع الأمة بل على البعض فلا حجة فيه إلا أن يصرّح بنقله عن أهل الإجماع، فيكون نقلا للإجماع، وفي ثبوته بخبر الواحد خلاف، كذا في النووي.

الفصل السابع عشرفي الفرق بين الاعتبار والمتابعة والشاهد

قد أكثر البخاري من ذكر المتابعة، فإذا روى حماد مثلا حديثا عن أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى اللّه عليه وسلم نظرنا: هل تابعه ثقة فرواه عن أيوب، فإن لم نجد فثقة غير أيوب عن ابن سيرين وإلا فثقة غير ابن سيرين عن أبي هريرة وإلا فصحابي غير أبي هريرة عن النبي صلى اللّه عليه وسلم، فأي ذلك وجد علم أن له أصلا يرجع إليه وإلا فلا، فهذا النظر هو الاعتبار.

وأما المتابعة فأن يرويه عن أيوب غير حماد وعن ابن سيرين غير أيوب أو عن أبي هريرة غير ابن سيرين أو عن النبي صلى اللّه عليه وسلم غير أبي هريرة، فكل نوع من هذه يسمى متابعة، وأما الشاهد فأن يروى حديث آخر بمعناه ويسمى المتابعة شاهدا ولا ينعكس، فإذا قالوا في مثل هذا: "تفرد به أبوهريرة أوابن سيرين أو أيوب أو حماد كان مشعرا بانتفاء وجوه المتابعات.

ويدخل في المتابعة والاستشهاد رواية بعض الضعفاء، وفي الصحيح جماعة منهم ذكروا في المتابعات والشواهد ولا يصلح لذلك كل ضعيف، ولهذا يقول الدار قطني وغيره: "فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به."

مثال المتابع والشاهد حديث سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس رضي اللّه عنهما أنه عليه السلام قال: "لو أخذوا إهابها فدبغوه فانتفعوا به"، ورواه ابن جريج عن عمرو عن عطاء بدون الدباغ، تابع عمراً أسامة بن زيد فرواه عن عطاء عن ابن عباسأنه عليه السلام قال: "ألاَّ نزعتم جلدها فدبغتموه فانتفعتم به"، وشاهده حديث عبد الرحمن بن وعلة عن ابن عباس رفعه: "أيما إهاب دبغ فقد طهر"، فالبخاري قد يأتي بالمتابعة ظاهرا كقوله في مثل هذه: "تابعه مالك عن أيوب" أي تابع مالك حمادا فرواه عن أيوب كرواية حماد، فالضمير في "تابعه" يعود إلى حماد، وتارة يقول: "تابعه مالك" ولا يزيد، فيحتاج إذن إلى معرفة طبقات الرواة ومراتبهم، هكذا في العيني.

الفصل الثامن عشر في بيان "مثله أو نحوه"

قال النووي: إذا روى الشيخ الحديث بإسناد ثمأتبعه إسناداً آخر فقال عند انتهاء هذا الإسناد: مثله أو نحوه، فأراد السامع أن يروي المتن بالإسناد الثاني مقتصرا عليه، فالأظهر منعه وهو قول شعبة، وقال سفيان الثوري: يجوز بشرط أن يكون الشيخ المحدث ضابطًا متحفظا مميزا بين الألفاظ، وقال يحيى بن معين: يجوز ذلك في قوله: "مثله" ولا يجوز في "نحوه" قال الخطيب البغدادي: وهذا الذي قاله ابن معين بناء على منع الرواية بالمعنى، فأما على جوازها فلا فرق.

وكان جماعة من العلماء يحتاطون في مثل هذا، فإذا أرادوا رواية مثل هذا أورد أحدهم الإسناد الثاني، ثم يقول: "مثل حديث قبله متنه كذا" ثم يسوقه، واختار الخطيب هذا ولا شك في حسنه.

الفصل التاسع عشر في بيان ما أورده البخاري بغير إسناد

قال العيني: قد أكثر البخاري من الأحاديث وأقوال الصحابة وغيرهم بغير إسناد، فإن كان بصيغة جزم قال وروى ونحوهما فهو حكم منه بصحته، وماكان بصيغة التمريض روي ونحوه فليس فيه حكم بصحته، ولكن ليس هو واهيًا إذ لو كان واهيا لما أدخله في صحيحه.

فإن قلت: قد قال: "ماأدخلت في الجامع إلا ما صحّ" يخدش فيه ذكر ماكان بصيغة التمريض؟ قلت: معناه ماذكرت فيه مسندا إلا ما صح.

وقال القرطبي: لا يعلق في كتابه إلا ماكان مسندا لكنه لم يسنده ليفرق بين ماكان على شرطه في أصل كتابه وبين ما ليس كذلك.

الفصل العشرون في بيان الكتب التي استمتعت منها في حل مطالبه وكشف مآربه

فمن شروح البخاري: فتح الباري ومقدمة فتح الباري للحافظ ابن حجر العسقلاني، وعمدة القاري لأبي محمد بن أحمد العيني، وإرشاد الساري للقسطلاني، والكواكب الدراري للكرماني، والخير الجاري للشيخ يعقوب البمباني، والتنقيح للشيخ بدر الدين الزركشي، والتوشيح للشيخ جلال الدين السيوطي، والعثماني وفيض الباري.

واعلم أني وجدت حواشي في المنقول عنه مرقوما في خاتمتها صورة "د" نقلناها فيما رأينا حاجتها، فغالب ظني أنها علامة للداؤدي للشارح الداؤدي.

ومن شروح المسلم عن نووي، ومن شروح المشكاة: الكاشف عن حقائق السنن للطيبي، والمرقاة لعلي القاري، واللمعات للشيخ عبد الحق الدهلوي، وأشعة اللمعات أيضًا له، وحاشية سيد جمال الدين المحدث.

ومن كتب الحديث: جامع الأصول، وتيسير الوصول، وصحيح مسلم، والترمذي، وأبوداوُد، والنسائي، وابن ماجة، وموطّا مالك، وشرحه المسوّى، وموطا محمد، وشرحه للقاري، وكتاب الآثار، ومعاني الآثار للطحاوي، ومشكل الآثار له.

ومن لغات الحديث مجمع البحار للشيخ محمد طاهر الفطني، وهو ـ مع كونه من كتب اللغة ـ شرح واف للصحاح الستة بل لغيرها أيضا، والنهاية لابن الأثير، والدر النثير للسيوطي، والمشارق للقاضي عياض.

ومن كتب اللغة: القاموس، والصراح.

ومن كتب أسماء الرجال: التقريب، وتهذيب، الأسماء للنووي، والكاشف للذهبي، والمغني في ضبط حركات الأسماء.

ومن كتب أصول الحديث: شرح النخبة، وجواهر الأصول وغير ذلك.

ومن كتب الفقه: الدّر المختار وشروحه، والهداية، وفتح القدير للشيخ ابن الهمام، والكفاية، وشرح الوقاية، والكنز، والكافي، والبحر الرائق، والأشباه، والنظائر.

ومن كتب أصول الفقه: الشاشي، والحسامي، والتوضيح.

ومن التفاسير: البيضاوي، والجلالين، ومعالم التنزيل، والمظهري.

ومن كتب النحو: الكافية، وشرح الكافية لملا عبد الرحمان الجامي.

ومن كتب السير: سيرة الحلبي، والاستيعاب، وتاريخ ابن حبان، وغير ذلك.

وأما العلامات التي عبرنا بها عن الكتب التي كثر الاستخراج منها فلفتح الباري: "ف" أو "فتح"، ولعمدة القاري: "ع" أو "عيني"، وللإرشاد الساري للقسطلاني: "قس" أو "قسطلاني"، وللكواكب الدراري: "ك" أو "كرماني" وللخير الجاري: "خ" أو "خير"، وللتنقيح: "تن"، وللتوشيح: "تو" وحيث ما ترى علامتين أو علامات مجتمعة فهو إشارة إلى أن هذا التعليق مأخوذ أو ملتقط، كله من كل واحد مما هنا علامته أو بعضه من بعضها وبعضه من بعض آخر. وحيث ماكان "كذا في الفلاني" فالمعنى أن العبارة ليست بعين عبارة المرقوم علامته، بل تصرف فيها إما بنحو من حذف أو اختصار أو تقديم أو تأخير أوغيرها.

ومما يناسبه شرح إشارات تراها في المتن فاعلم أنا رسمنا على بعض الكلمات بصورة خف ليتبين أن الكلمة ههنا

مخففة لا مشددة، ورسمنا في بعض المواضع على الجار أو على الظرف بصورة "صـ" وعلى كلمة قبله أيضا بهذه الصورة؛ ليعلم أن اللاحق موصول بالسابق، وجعلنا على بعض الكلمات صورة "عط" وعلى كلمة قبله أيضا بهذه الصورة ليظهر أن الثاني معطوف على الأول، وربما تجد صورة "صح" مكتوبا بين كلمتين أوعلى كلمة بخط خفي مائلا إلى فوق، فالمراد منه أنا وجدنا النسخ من ههنا مختلفة بزيادة ونقصان بحيث كان في بعضها لفظ زائد بين كلمتين لكن عامتها بالاقتصار عليهما من غير فصل بينهما أو بالعكس أو ماكان الكثرة في جانب بل كانت النسخ متساوية في الجانبين، لكن شهدت الشروح لزيادة أو نقصان، فلما ترجّح عندنا من زيادة أو نقصان بنحو مما ذكرنا كتبنا صورة "صح" إن ترجح الزيادة فعليها وإلا فبين الكلمتين اللتين وجدت الزيادة بينهما لكيلا يتوهم من لم يتيسر له النظر إلا في نسخة مخالفة لأكثر أخواتها أو لم يمس الشروح أن شيئا سقط من هذا الموضع أو زاد.

الفصل الحادي والعشرون في بيان اصطلاحات يستعملونها في ضبط الأسماء

قال صاحب المغني في مقدمة المغني: اعلم أنهم يعبرون عن باء ذات نقطة، تحت بموحدة، وعن تاء ذات نقطتين فوق: بمثناة فوق، وعن ياء ذات نقطتين تحت: بمثناة تحت أو تحتية، وعن ثاء ذات ثلاث نقط: بمثلثة، وعن الخاء والذال والشين والضاد والغين ذوات النقط: بمعجمة، وعن الخالية عنها: بمهملة، ويعبر عن البقية بالصورة، ويعبر عن الراء بهمزة بعد الألف، وعن الزاي المعجمة: بمثناة تحت بعد همزة، والبقية متميزة بالاسم، والخفة عدم التشديد لا الإسكان، وقد يعبر عنهما بالسكون والشدة، وإذا سمعت زيدا بزاي فياء فدال بالعطف بالفاء، فكل الحروف متصلة وبالواو أعم، وحيث يقال: "بفتح لام وميم" اشتركا فيه، بخلاف بفتح لام وبميم أو شدة ميم.

الفصل الثاني والعشرون في بيان موضوع علم الحديث ومباديه ومسائله

قال العيني في مقدمة شرحه على البخاري: لكل علم موضوع ومبادي ومسائل. فالموضوع ما يبحث في ذلك العلم عن أعراضه الذاتية. والمبادي هي الأشياء التي يبتني عليها العلم، وهي إماتصورات أو تصديقات، فالتصورات حدود أشياء تستعمل في ذلك العلم، والتصديقات هي المقدمات التي منها يؤلف قياسات العلم. والمسائل هي التي يشتمل العلم عليها.

فموضوع علم الحديث هو ذات رسول الله صلى الله عليه وسلم من حيث إنه رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ومباديه هي مايتوقف عليه المباحث وهو أحوال الحديث وصفاته.

ومسائله هي الأشياء المقصودة منه.

وقد قيل: لا فرق بين المقدمات والمبادي، وقيل: المقدمات أعم من المبادي؛ لأن المبادي مايتوقف عليه دلائل المسائل بلاوسط، والمقدمة مايتوقف عليه المسائل أوالمبادي بوسط أوبل اوسط. وقيل: المبادي ما يبرهن بها وهي المقدمات، والمسائل ما يبرهن عليها، والموضوعات ما يبرهن فيها.

قلت: وجه الحصر أن ما لا بد للعلم إن كان مقصودا منه فهو المسائل، وغير المقصود إن كان متعلق المسائل فهو الموضوع، وإلا فهي المبادي، وهي حده وفائدته واستمداده، أما حده فهو علم يعرف به أقوال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وأحواله، وأما فائدته فهي الفوز بسعادة الدارين، وأما استمداده فمن أقوال الرسول وأحواله، أما أقواله فهو الكلام العربي، فمن لم يعرف الكلام العربي بجهاته فهو بمعزل عن هذا العلم، وهي كونه حقيقة ومجازا وكناية وصريحا وعاما وخاصا ومطلقا ومقيدا ومحذوفا ومضمرا ومنطوقا ومفهوما واقتضاء وإشارة وعبارة ودلالة وتنبيها وإيماء ونحو ذلك مع كونه على قانون العربية الذي بيّنه النحاة بتفاصيله، وعلى قواعد استعمال العرب وهو المعبّر بعلم اللغة، وأما أفعاله فهي

الأمور الصادرة عنه التي أمرنا باتباعه فيها ما لم يكن طبعا أو خاصة، انتهى.

الفصل الثالث والعشرون في رواية الحديث بالمعنى

إذا أراد رواية الحديث بالمعنى فإن لم يكن خبيرا بالألفاظ ومقاصدها عالما بما يختلّ معانيها لم يجز له الرواية بالمعنى بلا خلاف بين أهل العلم بل يعتيّن اللفظ، وإن كان عالما بذلك فقالت طائفة من أصحاب الحديث والفقه والأصول: لا يجوز مطلقا، وجوزه بعضهم في غير حديث النبي صلى اللّٰه عليه وسلم ولم يجوّز فيه.

وقال جمهور السلف والخلف من الطوائف المذكورة: يجوز في الجميع إذا جزم بأنه أدى المعنى، وهذا هو الصواب الذي يقتضيه أحوال الصحابة فمن بعدهم رضى اللّٰه عنهم في روايتهم القضية الوجدة بألفاظ مختلفة. ثم هذا في الذي يسمعه في غير المصنفات، أما المصنّفات فلا يجوز تغييرها وإن كان بالمعنى، وأما إذا وقع في الرواية أو التصنيف غلط لا شك فيه، فالصواب الذى قاله الجماهير أنه يرويه على الصواب ولا يغيره في الكتاب بل ينبه عليه حال الرواية وفي حاشية الكتاب فيقول: "كذا وقع، والصواب كذا."

الفصل الرابع والعشرون في حكم تقديم بعض المتن على بعض

قال النووي: إذا قدّم بعض المتن على بعض اختلفوا في جوازه بناء على جواز الرواية بالمعنى، فإن جوزناها جاز وإلا فلا، وينبغي أن يقطع بجوازه إن لم يكن المقدم مرتبطا بالمؤخر، وأما إذا قدم المتن على الإسناد أو ذكر المتن وبعض الإسناد، ثم ذكر باقي الإسناد متصلا حتى وصله بما ابتدأ به فهو حديث متصل والسماع صحيح، فلو أراد من سمعه هكذا أن يقدم جميع الإسناد فالصحيح الذي قاله بعض المتقدمين: القطع بجوازه، وقيل فيه خلاف كتقديم بعض المتن على بعض، انتهى.

الفصل الخامس والعشرون في حكم رواية "عن النبي صلى اللّٰه عليه وسلم" موضع "عن رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم" وبالعكس

قال النووي: إذا كان في سماعه "عن رسول اللّٰه صلى اللّٰه عليه وسلم" فأراد أن يرويه عن النبي صلى اللّٰه عليه وسلم أو عكسه فالصحيح الذي قاله حماد بن سلمة وأحمد بن حنبل وأبوبكر الخطيب أنه جائز؛ لأنه لا يختلف به هنا معنى، وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح رحمه اللّٰه تعالىٰ: الظاهر أنه لا يجوز وإن جازت الرواية بالمعنى لاختلافه، والمختار ما قدّمته؛ لأنه وإن كان أصل النبي والرسول مختلفا فلا اختلاف هنا ولا لبس ولا شك، واللّٰه أعلم، انتهى.

الفصل السادس والعشرون في آداب الكاتب

قال النووي: يستحب لكاتبه إذا مر بذكر اللّٰه عزوجل أن يكتب "عزوجل" أو "تعالى" أو "سبحانه وتعالى" أو "تبارك وتعالى" أو "جل ذكره" أو "تبارك اسمه" أو "جلت عظمته" أو "جلت قدرته" أو ما أشبه ذلك، وكذلك يكتب عند ذكر النبي صلى اللّٰه عليه وسلم "صلى الله عليه وسلم" بكمالها لا رامزاً إليها ولا مقتصرا إلى أحدهما، وكذلك يقول في الصحابي: "رضي اللّٰه تعالىٰ عنه" فإن كان صحابيا ابن صحابي قال: رضى اللّٰه عنهما، وكذلك يترضى ويترحم على سائر العلماء والأخيار، ويكتب كل هذا وإن لم يكن مكتوبا في الأصل الذي ينقل منه، فإن هذا ليس رواية وإنما هو دعاء.

وينبغي للقاري أن يقرأ كل ماذكرناه وإن لم يكن مذكوراً في الأصل الذي يقرأ منه ولا يسأم من تكرّرِ ذلك، ومن أغفل

هذا حرم خيرا عظيما وفوت فضلا جسيما، انتهى.

الفصل السابع والعشرون في بيان الإسناد مني إلى المؤلف

قرأت أكثر هذا الجامع الصحيح للبخاري رحمه الله تعالى على الفاضل الفقيه الألمعي الشيخ وجيه الدين المحسني الصديقي السهارنفوري في البلدة السهارنفور صانها الله تعالىٰ عن الآفات والشرور، وحصل له الإجازة والقرائة عن الشيخ العالم الرباني مولانا عبد الحي عن الشيخ الماهر في علم الباطن والظاهر مولانا عبد القادر عن أخيه الشيخ عبد العزيز عن أبيه الشيخ ولي الله الدهلوي، ح ثم قرأت ثانيا بعض الصحيح وسمعت بعضه بقراءة الغير على الشيخ المكرم المشتهر بين الآفاق بالفضل والوفاق مولانا محمد إسحاق في البلدة المكرمة مكة المعظمة- زادها الله تكريما وتعظيما- وأجازني به، وقال: وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة من الشيخ الأجل والحبر الأكمل الذي فاق بين الأقران بالتمييز أعني الشيخ عبد العزيز وحصل له الإجازة والقراءة والسماعة من والده الشيخ ولي الله بن الشيخ عبد الرحيم الدهلوي.

وقال الشيخ ولي اللّٰه: أخبرنا الشيخ أبو طاهر محمد بن إبراهيم الكردي المدني، قال: أخبرنا والدي الشيخ إبراهيم الكردي المدني، قال: قرأت على الشيخ أحمد القشاشي، قال: أخبرنا أحمد بن عبد القدوس أبو المواهب الشنّاوي، قال: أخبرنا الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن محمد الرملي عن الشيخ أحمد زكريا بن محمد أبو يحيى الأنصاري، قال: قرأت على الشيخ الحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني عن إبراهيم بن أحمد التنّوخي عن أبي العباس أحمدبن أبي طالب الحجّار عن السراج الحسين بن المبارك الزُبَيْدِي عن الشيخ أبي الوقت عبد الأول بن عيسى بن شعيب السجزي الهروي عن شيخ أبي الحسن عبد الرحمن بن مظفر الداوُدي عن أبي محمد عبد اللّٰه بن أحمد السرخسي عن أبي عبد اللّٰه محمد بن يوسف بن مَطَر بن صالح بشر الفربري عن مؤلفه أمير المؤمنين في الحديث الشيخ أبي عبد اللّٰه محمد بن إسماعيل بن إبراهيم البخاري رحمه اللّٰه تعالىٰ.

اللّٰهم اغفر لكاتبه، ولمن سعى فيه واهتم بطبعه وهو:

خادم العلماء والمشايخ نورمحمد نقشبندي چشتي

١٢/رجب ١٣٥٧هـ